



مجلس النواب البرلمان المصري

محضر الجلسة التاسعة عشر

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاحد (٢١) شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق
١٩٩٠/٣/١٨ ميلادية .

العدد (١٩)

(الجلد ٢٧)

جدول الاعمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢- تلاوة الاجازات والاعتقالات

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد احمد الحاج لمدة اربعة ايام اعتبارا من تاريخ
١٩٩٠/٣/١٥

ب- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الرعوني لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٧ م .

ج- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ليث شبيلات لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ م .

د- طلب اجازة مقدم من معالي النائب السيد مروان الحمود لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٧ م .

هـ- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم خريسات لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٣ م .

و- طلب معلومة مقدم من معالي النائب السيد طاهر المصري عن حضور جلسة اليوم بسبب وجوده خارج البلاد .

موافق

هكذا من الأصل

- ز- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد سلطان العدوان عن حضور جلسة اليوم لاسباب صحية .
 ر- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد احمد قطيش الازيادة عن حضور جلسة اليوم .
 (٣) طلب مقدم من تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ موقع من اثنا عشر نائباً لعقد جلسة سرية لمناقشة موضوع تقصي الحقائق في الفساد المالي والاداري .
 (٤) قرار اللجنة المالية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ بشأن ما يلي
 أ- قانون مؤقت رقم "٤" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .
 ب- قانون مؤقت رقم "٤" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .
 (٥) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
 عينت يوم الخميس القادم ١٩٩٠/٣/٢٢ الساعة العاشرة صباحاً .

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد ٢١ / شعبان / ١٤١٠ هجري الموافق في ١٨/٣/١٩٩٠ ميلادي ، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة عشر) من الدورة (العادية الاولى) برئاسة معالي السيد (سلمان عرار) وحضر امين عام مجلس الامة عطوفة السيد (هاني خير) وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : محمد احمد الحاج ، عيسى الرميثي ، ليث شيبيلات ، مروان الحمود ، ابراهيم خريسات .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : طاهر المصري ، سلطان العدوان ، احمد قطيش الازيادة وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١. معالي السيد سالم مساعدة
٢. معالي السيد مروان القاسم
٣. معالي السيد عبد المجيد الشريدة
٤. معالي السيد ابراهيم ايوب
٥. معالي المهندس عوني المصري
٦. معالي السيد ابراهيم عز الدين
٧. معالي السيد باسل جردانة
٨. سماحة الشيخ عبد الباقي جمر
٩. معالي السيد نبيل ابو الهدي
١٠. معالي السيد يوسف المبيضين
١١. معالي الدكتور خالد الكركي
١٢. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
 نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
 وزير التنمية الاجتماعية
 وزير النقل والاتصالات
 وزير التخطيط
 وزير الاعلام
 وزير المالية
 وزير الدولة للشؤون البرلمانية
 وزير التعمير
 وزير العدل
 وزير الثقافة
 وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١٣. معالي الدكتور قسيم عبيدات وزير العمل
 ١٤. معالي السيد عبد الكريم الكباريتي وزير السياحة والآثار
 ١٥. معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

"افتتاح الجلسة"

بسم الله الرحمن الرحيم
 معالي رئيس المجلس
 السيد الامين العام
 بسم الله الرحمن الرحيم
 جدول الاعمال

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

الجميع توافق عليه وتعلي الامين العام من تلاوته

السيد الامين العام

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

- أ- طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد احمد الحاج لمدة اربعة ايام اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٥ .
 ب- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الرميثي لمدة اسبوع اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٧ .
 ج- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ليث شيبيلات لمدة اسبوع اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ .
 د- طلب اجازة مقدم من معالي النائب السيد مروان الحمود لمدة اسبوع اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٧ .
 هـ- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم خريسات لمدة اسبوع اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠/٣/١٣ .
 و- طلب معذرة مقدم من معالي النائب السيد طاهر المصري عن حضور جلسة اليوم بسبب وجوده خارج البلاد .

ز- طلب معذرة مقدم من سعادة النائب السيد سلطان العدوان عن حضور جلسة اليوم لاسباب صحية .

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة النواب المحترمين ؟

الجميع

موافقون

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

السيد الامين العام

(٣) طلب مقدم بتاريخ ١٩٩٠/٣/١١ موقع من اثنا عشر نائباً

لعقد جلسة سرية لمناقشة موضوع تقصي الحقائق في الفساد المالي

والاداري .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٠/٣/١١

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

هكذا من الأصيل

ولكم الشكر

معالي رئيس المجلس
السيد ذوقان الهنداوي

عالي الرئيس ،

شکرا

سیدنی رئیس

طبعاً أنا واحد من الناس اللي وقعت على ان يكون موضوع الجلسة

تفضل اخ سعد ، اول شيء اعطى لسعد ، اذا كان الكلام في ماذا
تقدم معالي الرئيس الاخوة الزلاء ، الذين طلبوا ان تكون الجلسة الت
سرية لو انهم يبنوا لنا تقريرهم لطلب سرية هذه الجلسة .

معالي رئيس المجلس

السيد سعد مرزوق

هذا من الأصول

الأولى فقط أن تكون سرية ، والسبب هو كونى عضو فى اللجنة المالية ، طبعاً اطلعت على ما يدور من نقاش حول هذا الموضوع ، وأكرر هو أن موضوع الجلسة الأولى هى سرية ، وفى ذهنى ويجب أن يكون فى ذهن أخوانا النواب هو ، ليس المقصود فى أن تكون سرية هو يعنى كتم المعلومات ، لأننا جميعاً واثقين من أن هذه المعلومات سوف تنشر وسوف تعلن للشارع العام ، لكن الفرض من موضوع الجلسة السرية كما اتفقتنا فى اللجنة المالية هو حتى أن يكون النقاش موضوعي وحتى يكون طرح القضايا أيضاً بصورة موضوعية وصورة هادئة وتجري محاكمة عقلانية للأمور ولهذا السبب بالذات نفضل أن تكون الجلسة الأولى فقط سرية ، واثناً الجلسة السرية يجرى نقاش فى هذا الموضوع ، إذا تم الاتفاق على أن تستكمل الجلسات الأخرى سرية لما فيه مصلحة عامة فلتكن سرية ، وإذا لم يكن ذلك نحن مع العلانية .

شكراً

شكراً ، معالي وزير العدل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرسول صلى عليه وسلم يقول (إذا بليتيم بالمعاصى فاستتروا) وأن من أولويات بحث مثل هذه المواضيع ، أن تكون فى بدايتها مقسومة ، وأن تكن الناس سوف تعلم بالنتائج التى تحصل هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فأنا كوزير للعدل ، أقول أن من مصلحة التحقيق فى هذه الأمور أن تبقى مكتومة حتى تصل ليد القضاء ، وهو الجهة المختصة ويساعده الكتمان على قضا حوائجه كقضاء فى مثل هذه الأمور الهامة التى يتطلع الرأى العام الى نتائجها .

وشكراً

شكراً لك ، الأستاذ عبد الحفيظ علاوي

شكراً معالي الرئيس

الذى أراه حقيقة أن يقلل باب النقاش فى هذا الموضوع ، لأننا نكرر تضيق الوقت ، حقيقة الآن ليس المقصود من مع السرية ومن مع العلنية ، أنا أرى بدايةً وسلامة التحقيق وللوصول الى الحقيقة / فى البناء وعدم تضيق أى غيظ من هذه القضية ، ان نبدأ لبحثها سرى .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

الأمر الاجرائي الذى يقول باستمرار ، قضية مثل هيك ما دامها ما تتعلق فى شيء ، يقول ، نطرح للتصويت ،

وأنا أقترح طرح قضية السرية للتصويت والعلنية ، من مع السرية ومن مع العلنية لأن فى أمور أولى ، والله الدجاج واللحم فى السوق ، أولى من سرية وعلنية ، إذا سمعتم ، أنا أطرح هذا الاقتراح من يثنى عليه أخوانا

ثنى على ذلك

استاذ سليم تفضل نقطة نظام

اعني ان يقترح على التصويت على هذا الامر ، امر مخالف للنظام ، لأن حقيقة معالي الرئيس ذكرت فى بداية الجلسة ، أن يتكلم اثنان من المؤيدين لاقتراحك للسرية وتكلم اثنان من المعارضين ،

ذلك كحد أدنى ، أرى أن نطبق النظام فى هذه الخصوصيه ، وأود أن اسجل معالي الرئيس اني مؤيد لعقد الجلسة علنية ، وأرجو أن يدرج اسمي على هذا الجدول ، لكن يتكلم فى موضوع الجلسة العلنية .

شكراً

الشيخ فيصل الجازى

أنا اثنى على ما قاله الاستاذ حسين مجلى ، كما اطلب حضور التقرير من المقترعين قبل بدء الجلسة ،

شكراً ، الدكتور احمد العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم ،

حقيقة عندما تحدث عن السرية او عدمها ، فأنا نتحدث عن شيء فى هذا الموضوع ، ليس بين أيدينا وكأننا تؤدي شهادة لا نعلم موضوع الشهادة فيها ، لكن على أية حال المبدأ فى ذلك يجب أن يكون علنية ، وإذا كان الخشية من وضع الاسماء أو الاساءة اليها ، أو الخشية من تسرب الأوراق ، فإنه يمكن الاشارة الى ذلك دون ما فصاحة ، بمعنى آخر لا تذكروالاسماء . أو لا تذكروالمعلومات التى قد تؤدي الى تسرب الاشياء أو الوثائق التى نحتاجها .

وعلى أية حال فى جميع الظروف ، أرى أن العلنية هو الأساس ، لأن ما يحدث فى المجلس ، حتى فى الجلسات السريتين

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

السيد فيصل الجازى

معالي رئيس المجلس

السيد احمد العبادي

هكذا من الأهل

السابقين ، عندما ذهبت الى الجامعة وذهبت الى البيت ، وجدت جميع المعلومات قد وصلت الى هناك ، وبالتالي لم تعد هناك سرية ابدا ، والسرية بالعكس يمكن ان تسيئ لنا كمجلس ، لان المعلومات تتسرب ، وبالتالي تتقرب الناس سوء لم يكن حدث ولم يكن وقائي ، ولذلك انا مع الجلسة العلنية ولست مع الجلسة السرية .

شكرا

الحقيقة نرجع احتيا الى القاعده المقرر ، اثنان يتكلموا عن الجلسة السرية ، عن التي يبدافعوا عن وجهة نظر في الجلسة السرية ، واثنان عن الجلسة العلنية .

فمن يرغب في الكلام عن الجلسة ان تكون علنية ، الاستاذ سليم الزهبي ومن آخر ، خلص اقلنا باب النقاش ، الآن للتصويت

الشيخ عبد المنعم ابو زنت هذا مع العلنية

الاستاذ ذوقان الهنداوي مع السرية او العلنية ؟

يكتفي باثنان ، لانه تفضلت وقلت رأيك

معين مع السرية ؟

سمير قعوار

يوسف العظم

تفضل الاستاذ سليم الزهبي ثم الاستاذ سمير

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

الاصل ، ان جلسات مجلس النواب علنية ، ويبدو ان مجلسنا الموقر في هذه الدورة يريد ان يرسى تقليدا برلمانيا غير مألوف ، "يريد ان يجعل من الاصل استثناء" فقدتم عقد جلستين سريتين ، وها نحن اليوم امام اقتراح جديد بعقد جلسته سرية ثالثة . وهذا امر لم تألفه حياتنا واعرافنا البرلمانية .

من جهة اخرى ، فقد ثبت عدم جدوى الجلسات السرية في أخفاء تفاصيل مواضيع هذه الجلسات ، كما جرى بالجلستين السريتين السابقتين ، فوجئت بسماع تفاصيله من اشخاص ليسوا نوابا ، كما قرأت عما دار في

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزهبي

هاتين الجلستين في صحف محلية وعربية ، واعتقد ان ضرر الجلسة السرية ضمن هذه الظروف اكثر من نفعها ، ذلك ان هذه الجلسات تفتح المجال واسعا امام الاشاعة والتركيب على الاشاعة ، ومثل ذلك يخلق جوا من الهلابة بين المواطنين ، ويؤدي الى نتائج سلبية .

مطلوب هنا ان نوافق على عقد جلسة سرية لمناقشة موضوع تقصي الحقائق في الفساد المالي والاداري ، ولا يوجد بين ايدينا تقرير اللجنة المالية ، حتى نكون اكثر موضوعية في تحديد موقفنا من هذا الامر ، لكنني ابادر بالقول منذ الان بانني لا ارى ما يبرر اخفاء الاتهام الجاد لاحد المسؤولين عن الفساد المالي والاداري ، وجميعنا يعرف ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته .

وفي القضاء او النيابة فان سرية التحقيق تكون عادة لتفادي ضياع الدليل ومواجهة المتهم بأدلة ووقائع كان يعتقد انها خافية على ايدي العدالة .

اما في حالنا ، فقد كثر الحديث عن الفساد واشخاصه وجرائمه ومحل هذه الجرائم ، ولا اعتقد اننا سنضيف الكثير مما هو معروف وشائع بين المواطنين ولما يعرفه المتهمون . لذلك كله ارى ان تكون الجلسة علنية . وشكرا

الاستاذ سمير قعوار من الداعين ان تكون الجلسة سرية ،

شكرا معالي الرئيس

اللجنة المالية عندما قيدت الأمور ومعلومات التي بين ايدينا ، إرتأت ان تنسب للمجلس الكريم ان تكون اول جلسة سرية ، واعتقادي انه كان هذا القرار من اللجنة المالية قرار جيد بناء على المعلومات الموجودة بين ايدينا ، هذه المعلومات لم تتوفر لاعضاء المجلس بالكامل .

لا يمكن ان نحاسب احد الا من خلال مشاريع معينة ، فاذا ذكرنا هذا المشروع المعين بتاريخ معين ، فيكون المسؤول معروف اوتوماتيكيا لدى الناس ، وقبل ان تستولي المعلومات الكاملة عن هذا المشروع ، والذهاب الى ملفات ذلك المشروع في ذلك الوقت ، سوف يكون الاتهام مجحف في حق المسؤول ولذا اذا قرأنا قرار اللجنة المالية بهذا الموضوع ، والمعلومات

معالي رئيس المجلس
السيد سمير قعوار

هكذا من الأفضل

التي لديها سوف تتهم كثير من الناس ، وليس لدينا المعلومات الكاملة من جميع الملفات على هذا الموضوع ، مثال على ذلك ، أننا قبل (خمس أيام أو ستة أيام) موضوع معين ، وبعد التحقيق فيه وجدنا أن هذه المعلومة خاطئة، فلو أتى في هذا الموضوع في القائمة التي سوف نقدمها إلى المجلس ، في الجلسة التي تعتقد يجب أن تكون سرية ، فقد اتهمنا شخص وهو برئ ، لذا أرجو من الأعضاء أن يلاحظوا هذه الأمور ، حفاظا على بعض المسؤولين أو حتى بعض أصحاب العمل الخاص الذين يهتمون في مثل هذه المشاريع .

أرجو وإذا أرتأ المجلس بعد قراءة التقرير في الجلسة السرية أن يجب أن يكون هذا علني ، فيمكن إعطاء التقرير رأسا بعد (نصف) ساعة إلى الصحافة ، ويكون كل شيء علني بعد (نصف) ساعة بعد الجلسة ، فهذا قرار يعود إلى المجلس بعد قراءة التقرير ، وليس قبل قراءة التقرير.

وشكرا

الشيخ عبد المنعم أبو زنت ، من المؤيدين للعلاجية

ويتكلم علني

تفضل

معالي رئيس المجلس
السيد عبد المنعم
أبو زنت
معالي رئيس المجلس
السيد عبد المنعم أبو زنت

سبق أن قلت في الجلسة السابقة ، السر إذا تجاوز (اثنين) لم يعد سرا ، والنواب مع الأخوة أصحاب المعالي تتجاوز (مئة) شخص ، والجلسة التي عقدت ذات يوم سرية ، أصبحت أوراقها مكشوفة في الشارع العام لدى الداني والقاضي ، وكنا نسمع أخبارها في المساجد والمجالس والأندية والشارع والمواصلات .

لذلك أتي مع العلاجية ، حتى تشرك هذا الشعب لإبداء الرأي ، لأنه العين الساهرة المجردة من الهوى والتحيز ، فسوف يزودنا معلومات موثقة لا شك فيها ، وربما يكون بعض أفراد الشعب عندهم من القدرة بحكم مراكزهم الوظيفية أو الشخصية ، أن يطلعونا بمعلومات لم تزود بها من قبل السلطة التنفيذية أو غير السلطة التنفيذية .

لأن الإنسان ما دام في مركز مرموق ، من الممكن أن يقدم رجلا ويؤخر أخرى قبل أن يزود السلطة التشريعية بمعلومات موثقة ، أما ابن الشعب الذي يستطيع أن يستطلع هذه الآراء فسرعان ما يزودنا بها تبرئة للامة، دون خوف أو وجل على مركز ، أو دون خوف أو وجل من أرباب فكري أو أرباب وظيفي ينتظره بجرة قلم أن يفصل غدا من وظيفته ، السرية كذلك تزعج المجلس الكريم بحصار من الشبهات والرسول عليه الصلاة والسلام يقول (فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه) ما جئنا لهذا المجلس الكريم حتى يلوث ديننا أو تلوث أعراضنا ، فلا بد أن يظل هذا المجلس الكريم اتقى من ماء السماء فوق هذه الأرض ، وفكرة الأطلاع على التقرير كما أشار أخي الاستاذ حسين مجلي ، لم يبق وقت من عمر هذه الدورة فلبيئنا نطلع على التقرير تكون هذه الدورة قد أغلقت ملفاتنا وأغلقت أبوابها .

والسلام عليكم

الاستاذ يوسف العظم

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا أقول مع أن يعرف الشعب كل شيء ، ولكنني مع الانضباط والعقلانية . ولأنا أقض بين أن تكون الجلسة الأولى سرية ، ثم تقدر المعلومات التي قدمت والذي سمعنا بعضها بصورة فردية من الأخوة أو المسؤولين في اللجنة المالية ، لذا أقترح هذا الاقتراح أن تكون الجلسة القادمة سرية وفي الجلسة نقرر أن كانت هذه المعلومات ذات قيمة ومهمة ، وانشائها يضر بالتحقيق ، تبقى الأمور سرية حتى يصل الأمر إلى القضاء ، وإن كانت أمور انشائية وأرجو أن لا تكون كذلك ومجرد اشاعات وعندئذ ليسمع الناس كل شيء . ما أمكن وليعرفوا أن الأمر في حقائق أو أوهام . فأنا مع السرية القادمة في الجلسة القادمة فقط ، ولكن مع العلنية في جلسات أخرى ،

وشكرا

الاستاذ ذوقان الهنداوي من مؤيدي العلنية

معالي رئيس المجلس
السيد يوسف العظم

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأهل

السيد ذوقان الهنداوي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

إن تقرير اللجنة المالية في موضوع تقصي الحقائق حول المديونية والفساد المالي والإداري وتردي الأوضاع الاقتصادية والمالية ينهني أن يتجه المجلس في جلسات علنية وليست سرية للأسباب التالية :-

١- الأصل في جلسات مجلس النواب أن تكون " علنية " كما تنص المادة (٨٥) من الدستور ... وأن جواز سرية عقد الجلسات الذي سمحت به تلك المادة يبقى استثناء لا يجوز إحلاله محل "الأصل" إلا إذا توفرت الأسباب الموجبة التي لا مناص معها عندئذ سوى اللجوء إلى سرية البحث والمداولة ... ولدي الرجوع إلى شروحات الدستور والمذكرات التي جرت بشأن توضيح مواده في مرحلة وضع صياغته عام ١٩٥١ ومناقشته بتعين أن لجوء المجلس إلى سرية عقد جلساته يجب أن تكون إجراء استثنائياً ويعيد إلى أبعده الحدود ويحيث لا يلجأ له إلا إذا توفرت القناعة بأن علنية بحث الموضوع تمس الأمن الوطني وتلحق الضرر به عسكرياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً ... ومن الواضح أن بحث موضوع المديونية والفساد والجريمة الاقتصادية لا يقع تحت هذه المحظورات بل أن بحثه وتداول الرأي فيه علنية وبوضوح يؤدي إلى العكس تماماً ويحقق الغاية التي ينشدها الجميع وهو محور القلق من النفوس وأنبعث الطمأنينة وأشاعة السلام ونشر الاستقرار الاجتماعي بين الناس ...

٢- أن اقتراحات بحث موضوعات المديونية والفساد والاوضاع الاقتصادية كانت الاقتراحات الوحيدة التي اعطيت الأولوية بالاجماع من جميع النواب فقدمت للمجلس الكريم في اللحظات الأولى لاتمهاده في جلسته الأولى يوم ١٩٨٩/١١/٢٧ ... وكان وراء ذلك الاجماع والاهتمام عاملاً رئيسياً : أولهما : أن سبب المعاناة وتردي الأحوال المعيشية للناس ، كل الناس ، إنما يعود إلى الجريمة الاقتصادية في كل أبعادها :

مديونية وفساد واستغلالا وسوء قرار ، وثانيهما : أننا كمرشحين للنهابة صدرنا هذا الموضوع في بياناتنا الانتخابية وفزنا بحقة الشعب على أساسها

فأصبح من حق الشعب أن يستمع وأن يتعرف على حقائق الموضوع بكل أبعده وجوانبه ... فالشعب هو الذي عانى ، وهو الذي لا يزال يعاني ... وإذا حاولنا فتح النقاب أن نلجأ إلى السرية في بحث هذا الموضوع فإننا نكون بذلك قد سلطنا الشعب بعض حقه في الاطلاع ومعرفة الحقيقة كما توصلنا لنا واقتنعنا بها نتيجة لبحثنا ومباحثاتنا ، ونكون قد تخلينا عن جانب رئيسي من الرجعية والثوقية والأمانة التي حصلت بواسطتها على ثقة الناس على أمل أن نسعى ونجهد ونجتهد لنطلعهم على الحقيقة إذا أوصلنا إلى عمان وإلى قمة البرلمان ... أن علنية بحث الموضوع هو السبيل الوحيد لأشاعة الطمأنينة وحشد طاقات الشعب من جديد لمواجهة المعاناة والصعوبات التي يمر بها والعبور منها إلى مرحلة جديدة من الاداء الوطني المهني على المعرفة بما جرى ، وما تعززت تلك المعرفة من ثقة متجددة لا بد من بنائها وأشاعتها ورعايتها بعد تحديد أبعاد المعاناة والإساءة والمسيب لها والمسيئين ... العلنية والموضوعية في بحث الحقيقة وكرروا وشددوا على كلمة الموضوعية ، لا وصول المعلومات إلى اللجنة المالية عن طريق الاشاعة ، كما أشار بعض الأخرى ، العلنية والموضوعية في بحث الحقيقة واستقصائها هو السبيل الوحيد لإنهاء المرحلة الصعبة التي يمر بها ، وهو الطريق الأمثل للتخلص من حالة فقدان الثقة وما يرافق ذلك من التيه والضباب واستعمال ظاهرة القبة والاشاعة المدمرة والتي إن لم نعمل على إنهائها واستئصالها بإبداء الرأي والرأي الآخر بعلنية وموضوعية واحترام فإن المجتمع سيبقى عرضة للتدمير والهلاك ولا بد هنا أن يشار إلى المنشورات السرية التي تنكأ في هذه الأيام والتي ليس من طريق للقضاء عليها سوى بحث كل المواضيع بعلنية وموضوعية واحترام .

٣- أن القول بأن علنية بحث الموضوع يؤثر على حيادية القضاء والقادر فيه فيما لو أحيلت قضايا الفساد والجريمة الاقتصادية إلى القضاء هو قول يردده رجال القضاء أنفسهم بأن القضاء منزه ومحيد ومحصن ولا يتأثر بغير ما يقتنع به ويتبعه من أساليب موضوعية خاصة به للوصول إلى الحقيقة ... ولا داعي للتذكير بأن ميدان العدالة هو ميدان الشرف حتى

هكذا من الأصل

ولو سقط المرء قتيلا بمساحته حيث ان قتل الشرح ليس بقتيل لان العدالة وحدها هي التي تبرئ ساحة المظلوم وترجع ضمير المسؤول المحكوم.

٤- اما ما نشرته بعض الصحف الكويتية على لسان بعضنا بأن الغاية من السرية هو عدم فتح المجال لتزوير المستندات والوثائق التي لها علاقة بالموضوع في ملفات الوزارات والدوائر فهو امر ايضا اذا صحت مثل هذه التصريحات ، فانه أمر تنتزه دوائرنا ووزاراتنا عنه لكل هذه الاسباب ، فأنتي اتقي على الاخيرة الزملاء ، ان يكون بحث هذا الموضوع بحثا علنيا وشكرا

الاستاذ عبدالله التميمي آخر المتكلمين في هذا الموضوع ، فنكون قد استكملنا الجهتين .

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

لا شك ان الهدف من كل هذا النقاش هو الوصول الى الحقيقة ، بأفضل أسلوب يمكن ان الأخيرة الذين تحدثوا بأباحتها ما دار في الجلسات السرية في هذا المجلس ، انما يلام الذين سربوا المعلومات من هذه الجلسة ، الجلسة القادمة مختلفة في موضوعها وفي اهدافها .

الجلسة القادمة سوف تتناول ضرورة اسما ، وتتناول مشاريع وتتناول تصريحات وتصريحات حول هذا الموضوع الحالي او السابق او ذلك ، وان من شأن علنية الجلسة ان يسيء الى اناس قد تكون نتيجة في احالتهم الى القضاء بتهمة ساحتهم ، وهذا ما ننزه مجلسنا عنه ، انما قصدت اللجنة المالية حين دعت بأجتماع اعضائها من مختلف اتجاهاتهم الى سرية الجلسة انما قصدت اليه اللجنة هو صون اسما الناس ، وصون شرفهم ، والتمسك بأقصى درجات الرصانة والبعد عن التهوريش والاثارة ، وهذا هو السبيل الذي قصدها .

انه ان كانت الجلسة علنية يوم الثلاثاء القادم ، فلنسرور يكون مقدار المعلومات الذي سيعرض هنا ، مختصرا الى ابعاد حدود الاختصار ، الأمر الذي سيحرم الاخيرة النواب من الاطلاع على تفاصيل الاشياء ، وأن من شأن السرية عكس ذلك ، وضع الاخيرة النواب في كامل الصورة

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله التميمي

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

ان مجلس النواب ليس القضاء وليس اصدار الاحكام ، مجلس النواب لديه مجموعة وقائع بعضها كثيرة التفصيل ، وبعضها قليلة التفصيل ، ويحتاج الى جلاء والى استطراد ، ولا بد للتحقيق ان يبدأ في بعض المواضيع ولا بد للتحقيق الاول ان يبدأ في بعضها الآخر .

لقد سمينا تقريرنا الذي سيعرض يوم (الثلاثاء) القادم بالتقرير الاول لأنه ستتبعه ضرورة ، تقارير حمة بعضها متعلق بالفساد وبعضها متعلق بالمذبوحية ، ذلك ان الفترة المتاحة لنا هي اقصر كثيرا من ان ندرج فيها هذا العمل الضخم ، الذي سيأخذ وقتا طويلا ،

اننا قصدنا مرة اخرى سيدي الرئيس ، هو ان نقوم بعمل كامل وعمل نظيف وعمل متزن ، ولذلك ادعو اخواني اعضاء المجلس ان يثنوا على القرار الاجمالي ، للجنة المالية بسرية الجلسة ،

وشكرا

شكرا ايها السادة ، الان اتى دور التصويت على هذا الاقتراح ، ومن يوافق على ان تكون جلسة يوم (الثلاثاء) المتعلقة بالقضايا المالية والادارية سرية ، من يوافق على السرية ، وعد الأصوات

(٤٤) من (٦٣)

(٤٤) من (٦٣) وتكون سرية ، وبعد ذلك المجلس يرى رأيه بعد الاستماع كما قال الاستاذ يوسف وكما ذكر بعض الاخوان المادة التالية

(٤) قرار اللجنة المالية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ ، بشأن ما يلي :
أ- قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .

ب- قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .

السيد مقرر اللجنة المالية اعتذر لأنه مريض .

تفضل اخ سليم الزعبي

النظام ويقول ان مقرر اللجنة هو الذي يقدم تقرير اللجنة

مريض اعتذر لي كتابيا

هكذا من الأهل

السيد سليم الزهبي
معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النصور
بسم الله الرحمن الرحيم
اللجنة المالية
قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني عدة اجتماعات صباحية ومسابية بتاريخ ٢/٧ - ١١/١٢ - ١٨/٣ - ٣/٤ - ١٩٩٠ ، برئاسة معالي الدكتور عبدالله النصور رئيس اللجنة ومقرها سعادة الدكتور عبدالله العكايلة وحضور اصحاب السعادة الاعضاء :

مطير البستنجي - احمد الكفارين - عيسى الرغوي - علي الحوامدة - حمزة منصور - عبد السلام فريجات - جمال حداد - عطا الشهوان - محمد العلوانة - سمير قعوار - فؤاد الخلفات - الدكتور ذيب مرجي - وتغيب بمعلنة سعادة السيد احمد قطيش وتغيب بدون عذر سعادة السيد بسام حدادين الذي علمنا بعد اعتاده هذا التقرير ان غيابه كان بعذر وحضر جانبها من اجتماعات اللجنة معالي الدكتور خليل السالم مقرر اللجنة المالية لمجلس الاعيان ، وحضر اجتماع اللجنة السادة :-

- (١) سلمان الطروانة / مدير دائرة ضريبة الدخل
- (٢) محمد ابو الحصص / مساعد مدير دائرة ضريبة الدخل للشؤون القانونية
- (٣) محمود الزغول / مستشار مدير عام دائرة ضريبة الدخل

كما حضر جلسة اللجنة السادة :-

- (١) الدكتور صالح الحصانة / امين عام وزارة العمل
- (٢) السيد وهيب الشاعر / مدير مكتب الشاعر لتدقيق الحسابات
- (٣) الدكتور احمد منكو / مدير عام شركة ريفكو
- (٤) السيد احمد غنيم / غرفة تجارة عمان
- (٥) محمد مروان الزبدة / غرفة تجارة عمان
- (٦) هاني الحاج حسن / غرفة تجارة عمان
- (٧) الدكتور عبد النور حياينة / غرفة صناعة عمان
- (٨) السيد عبدالله عوده / غرفة صناعة عمان
- (٩) السيد فخري الهبيسي / مدير بنك الاعتماد والتجارة الدولي

(١٠) الدكتور عبدالله المالك / مدير عام جمعية البنوك
(١١) السيد رضوان درويش / نائب المدير العام للبنك الاردني الكويتي
(١٢) نعيم المدني / معام .

ونظرت اللجنة بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل والقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل ، وبالنظر الى ان القانونين المؤقتين المشار اليهما يتضمنان تعديلات على قانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ قانون ضريبة الدخل فقد قامت اللجنة بالنظر فيهما معا سيما وان ثاني القانونين المؤقتين يتضمن تعديلات على بعض مواد القانون المؤقت الاول علاوة على التعديلات على القانون الاصلي .

وقد كان رأي اقلية اللجنة ان القانون رقم (٤٠) الذي ينفذ اعتبارا من ١٩٨٩/١١/١ اي قبل انعقاد مجلس الامة الحادي عشر ، مخالف لاحكام المادة (٩٤) من الدستور .

اما الاكثرية قرأت انه ليس مخالفا لاحكام هذه المادة ولذلك سارت اللجنة بالنظر فيه على هذا الاساس ، وعالجت مواد مادة مادة وردت جميع المواد الواردة في هذا القانون المؤقت وهكذا تحقق موضوعها اجماع اللجنة على التوصيات المرفقة :

ولذلك توصي اللجنة المالية مجلسكم الكريم بالموافقة عليها كما هو مرفق .

امين عام مجلس الامة اللجنة المالية

الاسباب المرجحة للقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

وفي سبدي الرئيس قد وضعت على السادة الاعضاء ورعا رأيتم بسبب طولها .

معالي رئيس المجلس هل يوافق المجلس على عدم تلاوتها اكتفاً بتوقيعها عليكم ؟
الجميع موافقون

الاسباب المرجحة للقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

(١) معالجة الوضع الناجم عن مشكلة الفوائد المعلقة الناشئة عن الدين المشترك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الاقراض المتخصصة التي ترقف اصحابها عن دفعها وامتد ذلك التعرق لمدة تتجاوز سنة

هكذا من الأجل

- أشهر ، بحيث أصبحت الضريبة تدفع عن تلك الفوائد المعلقة حين قبضها وليس بمجرد استحقاقها .
- (٢) استعمال الاداة الضريبة للإبقاء على رؤوس الأموال الأردنية في المملكة للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاستثمار فيها حيث تم إخضاع الفوائد والعمرات المتحققة خارج المملكة لأي شخص مقيم بها في ذلك الشركة العادية المقيمة للضريبة في المملكة إذا كانت تلك الفوائد والعمرات ناشئة عن أمواله وروائعه من المملكة)
- (٣) تحصل الدخول المعفاة من الضريبة المتأتية للبنوك والشركات المالية وللشركات التي تقبل الدوائع والمتحولة بأرباح الأسهم الموزعة وفوائد أذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة واستناد قرض الشركة المساهمة العامة محصيلها بالكاملها الحقيقية وفق معادلة رياضية يتم بموجبها نسبة الإيرادات المعفاة تلك إلى مجمل الإيرادات التي يحققها البنك أو الشركة المالية وضرب النتائج بمجموع النفقات .
- ويستبعد الحاصل والدخل المعفى ذاته من الوعاء الضريبي وذلك تستعيد الخزينة حقها في الضريبة الصحيحة وعدم حصول المكلفين المذكورين على الاعفاء مرتين :
- مرة باستبعاد الدخل المعفى ذاته من الوعاء الضريبي ومرة أخرى بتحميل نفقاتها إلى الدخل الخاضع للضريبة ، تنزيلها منه .
- (٤) تخفيض الاعفاء المتعلق ببذلات إيجارات العقارات إلى (١٠ ٪) بعد أن كان ذلك الاعفاء (٣٠ ٪) للعقارات الواقعة في محافظة العاصمة و (٥٠ ٪) للعقارات الواقعة في باقي مناطق المملكة وذلك بعد أن أثبت هذا الاعفاء عدم جدواه الاقتصادية كحافز في التشجيع على الاستثمار في مجال العقارات منذ أن طبق اعتباراً من السنة ١٩٨٥ لا سيما وأن تقاص ضريبة الأبنية والأراضي (المسققات) والمعمول به في قانون ضريبة الدخل الأصلي يفي بالغرض بعد ذاته ، كما استهدف هذا التعديل زيادة واردات الخزينة مع أعمال مبدأ المساواة في المعاملة للعقارات بغض النظر عن موقعها .
- (٥) القضاء على حالات التجنب الضريبي باستغلال ثغرات نصوص القانون الأصلي بحيث كان في كثير من الأحوال يتم توزيع الجزء الأكبر من أرباح الشركات العادية والمساهمة والخصوصية كرواتب وأجور أو ما شابه ذلك على الشركاء والمساهمين ، فوضع سقف لذلك الراتب لا يتجاوز ٣٦٠٠ دينار لغايات التنزيل كنفقة للشركة العادية أو المساهمة الخصوصية لكل مدير أو شريك أو مساهم عامل في الشركة على أن يحاسب هؤلاء عن رواتبهم الحقيقية التي يتقاضونها من الشركة .
- (٦) حصر الاعفاء الجامعي بالمكلف ذاته أو زوجه أو ولده أو حفيده أو أخيه أو أخته ممن يتولى إعالنتهم بعد أن كان الاعفاء يسمح به لغاية درجة القرابة الرابعة دون مبرر لذلك التوسع .
- (٧) معاملة الربح المدفوع عن عقود المراهبة للبنوك والشركات المالية التي لا تتعامل بالفائدة معاملة ضريبة مساوية للفائدة المدفوعة عن قرض لاتشاء أو شراء بيت للسكن وفي ذلك تحقيق للمعادلة بين المكلفين الذين يتعاملون مع كلا النوعين من البنوك والشركات المالية .

- (٨) إعادة النظر بالثقات والأسعار الضريبية للشركات المساهمة العامة والخصوصية والعادية غير المقيمة بحيث أخضعت بنسب ضريبية مقطوعة كما هو معمول به في كثير من بلدان العالم في هذا المجال مع الإبقاء على ثقات وأسعار الضريبة التصاعدية على حالها دون تعديل للأفراد .
- (٩) ضمان حصول خزينة الدولة على أموالها من الضريبة في المواعيد والأوقات التي حددها القانون واستعمال الخصم التشجيعي للدفع لخدمة هذا الغرض بحيث يستفيد المكلف من هذا الخصم إذا قام بدفع جميع المبلغ المعترف به في الكشف خلال المدة القانونية لتقديده .
- السيد عبالله النصور : تبدأ الآن سيدي الرئيس بعرض قانون رقم (٤) معالي رئيس المجلس : قانون رقم (٤) تفضل السيد عبد الله النصور : الصفحة الأولى
- المادة الأولى : وهي مادة نفاذ القانون رقم (٤)
- القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

يسمى هذا القانون " قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩ " ويقرأ مع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٨٩ .

قرار اللجنة

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩٠ على أن تطبق أحكام القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ الذي حلّ هذا القانون محله على الفترة من ١/١/١٩٨٩ - ١٩٨٩/١٢/٣١

معالي رئيس المجلس : السيد سليم الزعبي

الاستاذ سليم الزعبي ولم الدكتور احمد الكرفي

شكراً معالي الرئيس

يبدو أن قرار اللجنة مخالف لأحكام المادة (٩٠) من الدستور ، هذا قانون مؤقت أما نقره كما هو ، حتى يرقمه وتاريخ نفاذه ، وأما أن لا نقره أو نعدله هكذا يقول الدستور ، أن تأتي اللجنة وتقول أن القانون يعتبر نافذ من (١/١/١٩٩٠) فهذا أمر مخالف لأحكام الدستور ، نقر القانون مؤقت برقمه وتاريخ نفاذه لأن الدستور في المادة (٩٤) يقول أن الأحكام أو الاوضاع التي تُلغى أو طبقت في ظل ذلك القانون تعتبر صحيحة ، حتى لو ابطالنا القانون ، فهو قانون وقانون مؤقت ويرقم معين ، ولذلك أنا أرى أن يرد قرار اللجنة والعمل بالمادة كما جاءت بالقانون المؤقت .

وشكراً

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس
السيد أحمد الكركحي

الاستاذ أحمد الكركحي
بسم الله الرحمن الرحيم

ينبغي أن تنبه إلى الحقائق التالية :

الحقيقة الأولى

أن من مقتضيات التزام الحكومة بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية ، كأساس لنيل ثقة مجلس النواب ، أن لا تعرض قانونا مؤلفا ولا مشروع قانون إلا بعد أن توافق بينه وبين الشريعة الإسلامية ، ولذلك شكلت لهذا الغرض لجنة برئاسة معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية المفروض أن ير عليها هذا القانون المؤقت حتى يجهز بعد استشارتها لأصحاب الاختصاص والا كان تشكيل هذه اللجنة من باب الشعار بلا مضمون وعدم جدية الالتزام .

الحقيقة الثانية :

إذا جاز شكلا للأقلية أن ترد القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ لمخالفته لاحكام المادة ٩٤ من الدستور حيث ورد قبيل انعقاد مجلس الامة الحادى عشر ، وإذا جاز موضوعيا لاجماع اللجنة المالية أن ترد ، فكيف لا يجهز ردّه وقد جاء في معظم مواد مخالفا للمادة الثانية من الدستور ، ومخالفا لارادة الشعب الذي يطالب بالتيسير لا بالتعسير حيث أن هذه الاعباء الضريبية تتعكس ارتفاعا في تسعير الكلفة وبالتالي غلاء للأسعار فيكون هذا القانون قد ساهم عن قصد وسبق اصرار بارتفاع الاسعار .

الحقيقة الثالثة :

ثم ليس الأجدر بنا أن نبحث عن ابرادات بدون تلك الانكاسات السلبية الماحقة عن طريق وضع مشروع قانون الزكاة على المسلمين الذين أحسن توجيههم نحوها أو تحققت الندوة من المسؤولين المسلمين لتجمعت لدينا حصيلة أوفر وحلت علينا بركة الله تعالى ، فقد يقال بأن هناك صندوق الزكاة الجواب : انه يتعامل مع الزكاة كسنة واحسان لا كفرضة وركن من أركان الاسلام ولذلك يتعامل معه فئة قليلة جدا من المسلمين ولا يخفى أن الزكاة تنبع المال بانواعه نقدا أو تمهارة أو زراعة أو قروض مبروتيه أو غلة عقار أو وسيلة استثمار أو مصدرنا أو ركاذا ، بنسب متفاوتة وهي ايضا تدفع الى الاستثمار لئلا ناكل الصدقة المال المكتسب ، فضلا عن أنها تدفع صاحبها الى التزام السبل المشروعة في الاستثمار وفي الاتفاق ، وبهذا يتحقق الطهر والنماء وتشيع أواصر الاخوة المتراصة وتثلي روح التهرب والاحتيال على القانون وتبتغني الذمم التي تشتري ويحول تهريب المال ، وبعبارة أخرى يتحقق صدق انتماء الانسان لأمته .

وأما غير المسلمين فلا نكلفهم بالزكاة لأنها عبادة والله عز وجل يقول : لا اكراه في الدين " فنضع لهم قانون ضريبة ليس فيه جنت ولا ازهاق ، كدلالة على صدق الاعتناء للمجتمع الذين تميشون فيه .
فأنتهي اطالب بسرد القانونين المؤقتين رقم (٤) و (٤٠) لسنة الى اللجنة الوزارية المشكلة المشار اليها ، حتى تكون جديدين في التعامل مع الالتزامات .

معالي رئيس المجلس
السيد عبدالله النصور

وشكرا

شكرا ، رئيس اللجنة
سيدى الرئيس

ردا على ما تفضل به سعادة الزميل الدكتور أحمد الكركحي ، الذي احترم كل الاحترام منطلقاته ، ارجو ان اؤكد للزميل الكريم ، ان اللجنة قد خبطت بهذا التشريع المالي خطوة متقدمة الى الامام ، بحيث لم تتجاهل الاقتصاد الاسلامي بصورة خاصة ، ولذلك فهي قد احدثت اعفاءات في ابواب المقايضة وابواب المراجعة على قدم سراء مع بقية الأنشطة الاقتصادية تغير الاسلاميه اي الزويه ، وهذه خطوة الى الامام ، يدرك الزميل الكريم انه ليس بالإمكان على الاطلاق اعفاء البنوك لمجرد انها تتعامل بالغائده ، وتجهيزها وتقدم لها هدية صائفة لمجرد انها لا تعمل بالشريعة الاسلامية ، ولذلك الى ان تتغير هذا الجو وهذه البيئة ، لا بد لنا من ان نحدث تشريعات تتقاضى ضريبة الدخل عن كل الأنشطة المراجعة ، اما انعكاسات ضريبة الدخل على الاسعار لا بد من جلاء نخبة ، ان الضريبة تجبى على من ربح ، هي يعني لا تحاسب الضريبة امره الا بعد ان يتحقق ما هو ربح ما ، فأن كان هذا الربح بسيطا كانت الضريبة بسيطة ، وان كان كبيرا كان تصاعدي كما يعلم الزميل الكريم .

اريد ان اجيب على نقطة الدستورية التي اثارها الزميل الاستاذ سليم الزعبي الذي قال ، اما ان نقبل هذا القانون او نعدله او نرده ، وما تفضل به من حيث المبدأ صحيح ، نحن لم نرد هذا القانون نحن عدلناه ، ومن جملة ما عدلناه تاريخ الانتفاذ ، نحن عدلنا المادة الاولى وهي تاريخ الانتفاذ ، السنة المالية (١٩٨٩) سنة مرت وانقضت وجرى تقديم الكشوف وجرى دفع مبلغ (٧٢) مليون دينار الان الى دائرة ضريبة الدخل ، وفق ذلك القانون المؤقت وتعديلاتنا اذن بما يتعلق بالقانون رقم (٤) تصيب تاريخ نفاذه وتصيب محتواه .

ليس في هذا القانون تسريب للضريبة ، بل هنالك انقاص لها ، ولذلك لا بأس من الابقاء على القانون كما كان ، في الاستمرار في المناقشة وفق مقترحات اللجنة المالية .

شكرا

الاستاذ سليم الزعبي
معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

هذا من الأصل

القانون نافذ لليوم نافذ ، في هذه اللحظة نال كقانون مؤقت ، كيف يدي
أحكمي عن الفترة السابقة أنا ، ما في مراكز قانونية ، ان تقول نافذ من
(١٩٩٠ - ١/١) معنى ذلك ، انه ما كان نافذ قبل الفترة هذه ، لأمر
واقع الأمر كان نافذ قبل هذه الفترة ، من تاريخ وضعه كقانون مؤقت
لذلك هذه نقطة شكلية ، هي نقله شكلية بعد ذاتها .

والحقيقة الدستور بيبأيد هذا المعنى في المادة (٩٤) منه ، ما سبق
لمجلسنا الكريم انه عدل تاريخ الانفاذ ، لان الانفاذ حقيقة واقعية ،
حقيقة واقعية لا يملك ان تعدل فيها الآن .

شكرا

الاستاذ حسين مجلي

شكرا سيدي الرئيس

اعتقد وانه واضح لدينا والكل يعرف ان القانون المؤقت سندا للفترة
(٢) من المادة (٩٤) التي تقول :

يسري مفعول القوانين المؤقتة بصورة التي يسري فيها مفعول القوانين ،
اذن ، لو الغينا القانون المؤقت ، المراكز القانونية التي تحدثت في هذه
تبقى نافذة ومحمية ، انا افهم ان تقرير اللجنة المالية يعني ، انهم عندما
الغوا أحد القوانين المؤقتة راوا ان يجرؤا تعديلا ، وهناك لا يمنع ان يجرؤ
تعديل بقانون بحيث انه يصبح ساري على المدة التي الغي فيها القانون ،
وكأنني عدلت القانون بأثر رجعي .

هل هذا مفهوم اللجنة المالية ، اريد ان اسأل ، يعني اذا كان هذا مفهوم
للجنة المالية ، انها عدلت القانون بأثر رجعي لسبب تقطعية هذه الفترة
لضرورة قانونية ، انا ارى لا يوجد مانع دستوري ، بان يعدل القانون بأثر
رجعي خلال ذلك لا يجرؤ ، واضح تسألني

الدكتور عبدالله النصور

نعم واضح تماما ، لا يوجد في هذا القانون اي تعديل لأحداث متغيرات
بأثر رجعي ، لا يوجد على الاطلاق ، توجد مادة واحدة سأشير اليها فيما
بعد ، هي سارية المفعول اعتبارا من (١/١/١٩٩٠) ولذلك السنة
المالية المتقطعة وهي (١٩٨٩) لا يوجد على الاطلاق تعديلات بأثر
رجعي ، سأطعن الاخ الكريم الى هذا الموضوع وسيجد فيما سيلي من
مواد مضادا لهذا .

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

شكرا سيدي

الآن مطروح على المجلس الكريم توصية اللجنة كما تليت عليكم قرار
اللجنة من يرافق على قرار اللجنة ، يرفع يده مشكورا ،

السيد احمد الكوفحي

معالي الرئيس ، أريد توضيح فقط من معالي الدكتور

معالي رئيس المجلس

معلق هذه المادة فقط ، ثم تعطي الدور في مادة اخرى من يرافق على
هذه المادة ، عد الاصوات

السيد الامين العام

بالاكثرية سيدي

معالي رئيس المجلس

مرافقة بالاكثرية على توصية اللجنة ،

نتنقل الى المادة التالية

رئيس اللجنة المالية

تفضل رئيس اللجنة

السيد عبدالله النصور

المادة كما وردت في القانون الاصيل ، رقم ١/٣/١ وهي مادة هنا اخواني
تحدثت عن ما هو خاضعا للضريبة في باب تعداد ما هو خاضع للضريبة
جاءت هذه الفقرة (١) بند (١)

المادة كما وردت بالقانون الاصيل

المادة / الفقرة

البند

١/٢

ارباح او مكاسب أي عمل أو أي حرفة أو تجارة أو مهنة أو صناعة مهما كانت
المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة
أو الصناعة ومن أي معاملة أو صفة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة .

قرار اللجنة

ارباح او مكاسب أي عمل أو أي حرفة أو تجارة أو مهنة أو صناعة مهما كانت
المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل أو تلك الحرفة أو التجارة أو المهنة
أو الصناعة ومن أي معاملة أو صفة منفصلة تعتبر بمثابة عمل أو تجارة .
ويسمح للشخص الذي يملك حسابات أصولية وصحيحة وكانت مبيعاته
أجلة ان يعلق (١٠٪) من أرباحه الصافية السنوية كمخصص للديون
المشكوك فيها يعاد للأرباح في السنة التالية وهكذا دواليك .

هذه الفقرة وجدت ان الذين لهم حرف أو تجارة أو مهنة ، مظلومون فلتأت
عليهم ، لأنه مسموح للبنوك والشركات المساهمة العامة والمستشفيات
الخاصة وكلية المجتمع وكل هؤلاء ، ان يكون لهم مخصص ديون
مشكوك فيها مقداره (١٠٪) يعني ان كان دين ناس يده يدفع ضريبة

هكذا من الأصل

عن الدين التي لم يقبضه بعد ، لأن كل مبدأ ضريبة في الأردن مبني على التحقق وليس على الدفع ، يعني ما تحقق لك وليس ما قبضته فعلا ، وبالتالي مالك في ذمة الآخرين من ديون ، بذلك تدفع عليه ضريبة وكاش ، قبل أن تسدد دينك .

فقلنا من يسك حسابات صحيحة ، يحق له أن يأخذ جانبها مخصص ديون مشكور فيها مقداره (١٠٪) لا يدفع عليه ضريبة الا في السنة التي يتقاضى بها دينه ، وبالتالي هذه نقطة في صالح المكلف ،

الاستاذ نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم

في عندي نقطتين الواقع على المادة هذه ،

النقطة الاولى :

أن نفهم بأن جميع المبيعات آجلة (١٠٠٪) سوف ينشئ خلاف عند تطبيق هذه المادة ، هل هو مفهوم (١٠٠٪) الأجلة

الشيء الثاني :

وهكذا دواليك ، اعتقد انه غير مناسبة هذه في الفقرة

تفضل رئيس اللجنة

نعم سيدي الرئيس ،

الذي يسمح للشخص الذي يسك حسابات اصولية وصحيحة ، اصولية ، صحيحة شرطين ، وكانت مبيعاته آجلة ، مقصود طبعاً بعض مبيعاته ، ما في أحد كل مبيعاته آجلة ، ان يعلق (١٠٪) من الارباح الصافية السنوية ، هو لما يقدم كشفه يتحدث عن ايراداته ، يتحدث عن نفقاته ، يتحدث عن اعداءه عن تنزلاته ، يصل الى الدخل الصافي ، هذا هو بيت التصيد ، يقول أنا صحيح عندي هذا الدخل الصافي لكن هذا الجزء من دخلي ديون وأنا لست متأكدا أنني سأستعيد هذه الديون ، فامهلوني بـ " ١٠٪ " لسنة السداد يمكن السنة القادمة أو التي تليها أو التي تليها حتى ما يمنعني هذا الحق مرة واحدة ١٠٪ جاء التعديل وهكذا دواليك . أنه هالممارسة يحق له السنة ١٠٪ والسنة هذه " ١٠٪ " والتي تليها وهكذا ، خلينا نقرأ سوريا لو سمحتم " يسمح للشخص الذي يسك حسابات اصولية وصحيحة " هذا شرط ان كانت حساباته غير صحيحة سقط هذا الحق " وكانت مبيعاته آجلة " مش المقصود كل مبيعاته آجلة ،

كثير أو بعض مبيعاته آجلة ، ماذا يستطيع أن يعلق منها " ١٠٪ " من الارباح الصافية وليس من الديون وليس من المبيعات لأن المبيعات اكبر من الديون ، والديون قد تزيد أو تنقص عن الارباح الصافية ، فنحن هنا نضبطها ونقول " ١٠٪ " من الارباح الصافية وهكذا أيضاً نحاسب البنوك وهكذا نحاسب الشركات المساهمة .

السيد حسين مجلي ثم الاستاذ محمد درودور ثم الشيخ حمزة منصور ثم الدكتور حسني

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

شكراً سيدي الرئيس ، أرى أن الاضافة التي اضافتها اللجنة المالية في غير محلها للسبب التالي ، في تشريعنا قبل هذه الاضافة اذا تمت أو اذا دؤفق عليها ، انه في حالة وجود ديون لأي مكلف ، وثبت هلاك هذه الديون في السنة التي تعلق فيها هذه الديون ويمتنع على المكلف لاستعادتها اما بقرار قضائي أو بوسيلة يقتنع فيها مأمور التقدير بأنه لا يمكن تحصيل هذه الديون . في هذه الحالة الواقع تنزل هذه الديون من دخل المكلف . اللجنة المالية عكست الامر ، اتاحت للمكلف تعليق أو تخصيص مبلغ معين لهذه الغاية ، الواقع أنا أرى أن الوضع التشريعي القائم هو الاسلم ، انه عندما يثبت أي مكلف أن ديونه هلكت يمكن أن لا تخضع هذه المبالغ للضريبة . اما فيما يتعلق بالبنوك الواقع الحكمة من التخصيص المسبق أن هذه الحالات مثل البنوك الاصل في عملها أن تتعرض لديون هالكة ، لكن المكلف العادي الاصل فيه أن يحصل ديونه . فما يخص لها بشكل مسبق مبلغ الواقع يعلق ليذهب أو ليفرط يدخل للخزينة ، الاصل أن احصل حق الخزينة وإذا اثبت المكلف في أي سنة طالت فيها ديونه اثبات نهائي ، في هذه الحالة الحقيقة من حقه أن لا يخضع هذا المبلغ للضريبة ، لذلك أرى حذف ما اضافته اللجنة المالية وإبقاء الاصل كما كان وشكراً .

الاستاذ محمد درودور

معالي رئيس المجلس

السيد محمد درودور

سيدي الفقرة التي ورد فيها تعليق " ١٠٪ " من الارباح الصافية كمخصص للدين أو اعداء للمبيعات الآجلة اعتقد انها ستسمح بحدوث ازدهارية في الاعفاء ، لأنه كما تفضل زميلي الاستاذ حسين مجلي أن الدين الهالك ينزل بكامله من الربح ، إذن من الممكن أن يحصل المستفيد

هكذا من الأهل

هنا على أعفائين ، أعفاء " ١٠٪ " ثم إعفاء آخر وهو كامل الدين الذي ثبت هلاكه في نهاية السنة وهذا يمكن أن يكون غير متوفر في القانون الأصلي أو أنه ليس من المصلحة تنفيذه .

شكرا ، الشيخ حمزة

شكرا معالي الرئيس ، أنا أرى أن الإضافة سليمة ولكنها في غير محلها ، الإضافة في الفقرة التي تليها ومن باب المعاملة بالمثل وانصاف أوجه التعامل الحلال ، فالفقرة التي تليها تنص على أن الفوائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة ، وأما الفوائد والعمولات على الدين الكشورك فيها فهذه هي التي تعلق . فجاءت نسبة ١٠٪ لتتوازن مع هذا الإعفاء الممنوح للبنوك وما شابهها فانا اقترح إعادة هذه الإضافة إلى البند التالي .

شكرا ، نقطة نظام ؟

معالي الرئيس . الحقيقة يا إخوان نقطة نظام هامة جدا ، اللجنة الكريمة عدلت نص مادة في القانون الأصلي ، التي احنا امامنا قانون مؤقت . تعديل مادة في القانون الأصلي بده مشروع قانون هذا امر غير جائز اطلاقا . لذلك لا تملك اللجنة ولا المجلس أن ينظر بمادة في القانون الأصلي الآن ، ينظر فقط في القانون المؤقت ، فهذه النقطة التي حبيت اثبرها وأرجو أن لا أكون قد أثقلت في هذه الجلسة .

شكرا . الحقيقة دكتور عبدالله هذه نقطة أنا كنت منتبه لها بس مش من حقى اتكلم . انتم مطروح عليكم القانون المؤقت وليس مطروح عليكم الأصلي ، فتناولتم الأصلي تجاوزا

نعم سيدي ، المطروح حقيقة بند من مادة المطروح هو البند " ١ " من الفقرة " أ " من المادة " ٣ " . المادة " ٣ " لو قليتم الصلحات تجدون أنها عدلت فيما بعد ، فيه بعدها " ٣ / ١ " وبعدها " ٣ / ٣ " . فالمادة بمجملها طرحت للتعديل مرة بعد أخرى ، الحقيقة أنه بكل أمانة لم يفت اللجنة المالية هذه النقطة من النظام ، كنقطة نظام حقيقته التي أثارها الزميل سليم الزعبي لأنها في محلها " ١٠٪ " . اللجنة المالية درست هذا الموضوع بالضبط ، هل إذا جاء مشروع القانون بتعديل بند من فقرة من مادة فتح جميع هذه المادة للتعديل أم لا ؟ أم يفتح البند حصرا ؟ هذه هي النقطة . إذن أن كان

معالي رئيس المجلس

السيد حمزة منصور

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

الجواب أن كل المادة مفتوحة للتعديل يحق لنا تعديل بتعديل في أي بند شئنا ، كل فقرات البنود " ١ / ٣ " . هل كل " ٣ " مفتوحة ؟ هل " ١ " مفتوحة ؟ هل البند حصرا ؟ اللجنة المالية كان قناعتها أن مجرد إيراد المادة " ٣ " في القانون المؤقت يفتحها جميعا للتعديل . وستجد في بعض الحالات أنه ما لم يكن الفهم ، بهذه الطريقة سيكون أخلال في هذا القانون وفي غيره من القوانين . بالنسبة أحب أرى على المحترى التي تفضل فيه الزميل حسين مجلي والاستاذ حمزة منصور ومحمد درود ، ثلاثهم سيدي ، هناك مادة أخرى تعالج الدين الهالكة ، والدين الهالكة وأردت في نص المادة " ٩ " فقرة تقول " للتوصل لمقدار الدخل تنزل المصاريف ومنها الدين الهالكة " نحن لا نتحدث عن الدين الهالكة ، الدين الهالكة لا تهلك إلا بقرار من محكمة ، لذلك تنزل كاملة مش " ١٠٪ " منها . هنا التي نتحدث عنه الدين المشكوك فيها ، " ١٠٪ " نأخذ جانبها ربما ديونه ما يستطيع كلها يستردها لكن في حالة استردادها بتصير خاضعة للضريبة في سنة الاسترداد . لكن أن تخفض البحث سيدي الرئيس عن أن هذه النقطة غير قانونية من حيث الشكل يعني من حيث أننا فتحنا بندا للتعديل لم يكن مطروحا في القانون المؤقت . أن وجد آخرتنا القانونيين بأكثرية أروائهم الحقيقة اللجنة المالية تحترم هذا الرأي وتقبل شطب هذه الإضافة .

معالي رئيس المجلس

الحقيقة لا بد أن تشطب لأنها ليست محاولة اليكم . نقطة نظام ما عليها كلام . موافق المجلس الكريم على شطبها ؟ هل يوافق المجلس الكريم على شطبها ؟ الحقيقة نقطة نظام لا يستثار بها

مراقبون

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

تشطب . المادة التالية . معالي الدكتور

المادة التالية وهي " ٣ / ١ " ، هنا لا يزال يتحدث عن ما هو خاضع لضريبة الدخل .

المادة / الفقرة

البند المادة كما وردت بالقانون الأصلي

" ٣ / ١ " الفوائد والخصميات والعمولات بما في ذلك الفوائد والخصميات وفروقات العملة والعمولات التي تتقاضاها البنوك المرخصة والشركات المالية . والصرافون المرخصون وشركات التأمين

هكذا من الأصل

والوساطة في الأسواق الأردنية لتداول الأوراق المالية على خدماتها وتسهيلات الائتمانية

لعملاتها .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

الفوائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة ، وأما الفوائد والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الأراض المتخصصة والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها .

قرار اللجنة

كما ورد في القانون المؤقت

هذه هي الحقيقة التي قبل شوية ، التي هي الديون المشكوك فيها . مش بس عن الديون اجمالا عن الفوائد والعمولات والخصميات . يحق للبنك او الشركة المالية او الصراف ان يعلق " ١٠٪ " منها جانبيا ولا يدخلها في الحساب ولا تتقاضى عنها ضريبة الا سنة استردادها .

الاستاذ ذيب مرجي

معالي رئيس المجلس

السيد ذيب مرجي

سيدي في هذه المادة ، المادة " ١١ " من الدستور نصت على مبدأ تحقيق المساواة في الضريبة . ولذلك في هذه المادة اقتضت على البنوك والشركات المالية وشركات الاقراض وبالتالي لم تشمل باقي الشركات او حتى الاشخاص . ومن هنا كان المادة السابقة ضرورية جدا حتى نحقق مبدأ المساواة في قضية الارباح المعلقة . لذلك اقترح ان المادة السابقة يجب ان تضمن شي . بهذا الخصوص حتى نحقق مبدأ المساواة ضمن هذه المادة .

لان طبيعة اعمال هذه الشركات انها تقرض دائما كل شغلها ديون . من أجل ذلك نحرص على المشرع . على كل حال من يرغب في الحديث بها : استاذ حمزة .

معالي رئيس المجلس

السيد حمزة منصور

ارى ان تضاف الفقرة السابقة الى هذه الفقرة وهي موضع الاتفاق من اللجنة المالية لكن في تقديري انها اخذت عند التعدي غير موضعها

وشكرا .

شكرا لكم . صار عليها اقتراح الان . تفضل استاذ عبدالله

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

يا سيدي كنا بنحب الذي شطب من الصفحة السابقة يأتي هنا ، هذا الاصل في بحثنا في اللجنة المالية بذكر الزملاء . لكن لان عنوان هذه الفقرة او هذا البند من هذه الفقرة يتحدث عن الفوائد والعمولات والخصميات . بينما هناك نتحدث عن الحرف والمهن والتجار واصحاب المطاعم ، بما انه هناك بنحب نخلي ديون مشكوك فيها لاي حرفة عدا البنوك والشركات المالية ، اضطررنا الى فتح البند اللي الزملاء اقترحوا انه مش قانوني بحثنا فيه او بالحقيقة مش دستوري ، فاجبرنا ان نفتح ذلك البند لان هذه الاضافة لا تستساغ هنا ، لان هنا نتحدث عن فوائد وعمولات وخصميات ونتحدث عن بنوك وشركات مالية وصرافين . هناك كنا نتحدث عن حرف وصناعة ومهنة وتجارة ، ولذلك وضعها هنا لا يستساغ على الاطلاق وهي ليست في محلها . فلذلك انا أقول ان الاستغناء عنها ، بلاش من هذه الميزة للمكلفين ، وعدم البحث فيها هنا .

الاستاذ حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

انا اؤيد حديث السيد رئيس اللجنة المالية فيما ذهب اليه بأن الاضافة لا ترد هنا ، واضيف راجيا المجلس ان يتذكر انه عندما اقر الموازنة ، باقرار للموازنة اعتمد على دخول تتأخر من هذه القوانين المؤقتة التي رد واحد منها وان كنت من الذين تحفظوا على الموازنة بانها بنيت على قوانين مؤقتة ، ولذلك لا يجوز التوسع في حذف دخول الخزينة وقد اقرينا قانون موازنة يعني انا اقرينا القوانين المؤقتة كما هي ضمننا . لذلك اذا حذفنا اية دخول وهذه الاضافة تشكل حذف لدخل لجزئية من دخل الخزينة كنا اقرينا . ورتبه في اقرارنا للموازنة العامة . ومن هنا انا اؤيد ما ذهب اليه المجلس من حذف للسبب الفني والنظامي الذي اثير ولسبب اخر انه ينقص دخل الخزينة هذا الدخل الذي اقريناه في قانون الموازنة وشكرا

الاستاذ يعقوب قرش

معالي رئيس المجلس

السيد يعقوب قرش

بسم الله الرحمن الرحيم . سيدي الذي يقرأ النصف الاخير من المادة كما وردت في القانون المؤقت يقول " والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة " وهذا قد يفهم منه اخراج البنك الاسلامي والبنك

هكذا من الأصل

الوطني الاسلامي وبالتالي اخراج اديون هذين البنكين والارباح التي تأتي من هذه الديون . نرجو توضيح ان هذا يتبعه ايضا ارباح المراهبة للبنك الاسلامي والبنك الوطني الاسلامي وعلى الاخص ان البنك الاسلامي له قانون خاص به ، وعدم اشراك البنك الاسلامي بهذه الميزة يعتبر ظلم واجحاف بحق هذا البنك . نرجو توضيح هذا في هذا التعديل بحيث يدخل البنك الاسلامي الاردني والبنك الوطني الاسلامي في هذه الميزة.

معالي رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة المالية

سعادة الاخ الشيخ يعقوب اللي تفضل فيه ضمن القانون الاصلي لعام "١٩٨٥" في المادة العاشرة في البند "١٠" من هذه المادة . آسف سيدي . البند "٨" يتحدث عن الفوائد الربوية ، مش بين ايديكم حضرة الشيخ ولكن اقرأه عليك . البند "٩" من نفس المادة يعامل البنوك الاسلامية التي تتعامل بالمقارضة والمراهبة وما شابه ، يخضع ارباح الرذائع المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة يعني معالجة في مادة ثانية يا سيدي . معالجة في مادة ليست موضع تعديل .

معالي رئيس المجلس
السيد حمزة منصور

الشيخ حمزة منصور
شكرا معالي الرئيس . انا اري ان الارباح في الشركات المنية الاسلامية هي التي تقابل الفوائد لدى البنوك ، وما دمتنا اعطينا هذه الميزة للبنوك ضمن باب العدل والاتصاف ان نضيفها .

معالي رئيس المجلس

هي معطاة حسب جواب معالي رئيس اللجنة معطاة في القانون الاصلي . الان قرار اللجنة كما ورد منها وكما ورد في القانون المؤقت مطروح على المجلس الكريم . من يوافق ؟

موافقون

مرافقة . المادة التالية

المادة التالية

المادة / الفقرة

المادة كما وردت بالقانون الاصلي

يخضع للضريبة الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي بنك

مرخص او شركة مالية او صيرلي او شركة تأمين بعد نفاذ هذا القانون وتكون ناشئة من اموالها وودائعها من المملكة .

يعني البنك والشركة المالية والصيرلي وشركة التأمين اذا تأخذ مال من اصل اردني تستثمره في الخارج هذا يكون خاضع للضريبة.

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

تخضع للضريبة الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي شخص مقيم بما في ذلك الشركة العادية المقيمة . وتكون ناشئة عن امواله وودائعها من المملكة . شخص مقيم هنا الشخص العادي الطبيعي والبنك والشركة المالية وما الى ذلك .

اذن هنا تعميمت مش بس اذا البنك والصيرلي والشركة المالية وشركة التأمين اخذت اموال من الاردن اودعتها بره تكون خاضعة بل يخضع كل شخص مقيم بما في ذلك الشركة العادية . اخذ امواله من اصل اردني اودعها في الخارج به يدفع عليها ضريبة . هذا هو التعديل .

قرار اللجنة

تخضع للضريبة الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي شخص اردني او مقيم بما في ذلك الشركة العادية المقيمة . وتكون ناشئة عن امواله وودائعها من المملكة .

كما يخضع للضريبة دخل الشخص الاردني المتأني له خارج المملكة من تشغيل وأعماله الناشئة عن امواله وودائعها من المملكة وبحسب صافي هذا الدخل على اساس معدل سعر فائدة الاداع السائد في المملكة خلال السنة .

اذا امر الرئيس افسرها بكلمات مبسطة . كان يخضع البنوك والشركات المالية ، نحن نخضع الاشخاص ايضا هنا سواء وضعوا في بنوك او فتحوا مصالح تجارية . يعني من يملك عقار او كازينو او مطعم في الخارج يكون خاضع ، لكن لا نحاسبه في الخارج نحاسبه على سعر الفائدة الدارج في المملكة .

الاستاذ نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم . انا اعتقد بانه صعب تطبيق هذه المادة اذا لا يمكن معرفة اموال المقيمين الموجودة لهم في الخارج ، وصعوبة تطبيقها

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحديدي

هكذا من المأمول

يأثّر صعوبة حصر المعاملات التي تتقاضاها الشركات الكبيرة والأفراد على الصفقات الكبيرة والتي يتم تسجيلها في حساباتهم في الخارج . واعتقد بأن استعمال هذه المادة أو اقرار هذه المادة سيغنيق الاستثمار في الداخل . يعني أنا ما أرى أنه بالإمكان تطبيق هذه المادة ، صعب جداً .

معالي رئيس المجلس
السيد محمد درود

الاستاذ محمد درود
سيدي قرار اللجنة نص لاي شخص اردني او مقيم بها في ذلك الشركة العادية . تعريف الشخص في القانون الاصلي يعني الشخص الطبيعي او المعنوي ، اذن في هذه الكلمة يتضمن فيها معنى ما في ذلك الشركة العادية المقيمة ، الشركة واردة عندما نقول شخص هي المعنوي المتضمن في معنى كلمة شخص ، الناحية الثانية هنا صلتين اردني مقيم . كلمة مقيم تشمل الاردني ووارد عندنا بالنسبة للاقامة مشروطة انه للاردنيين اقامتهم في البلد "١٢٠" يوم او اذا كان موظفا حكوميا خلال اي مدة بدون تحديد ايام . في رأي انه لاي شخص هي تفي بالغرض ما فيه حاجة نقول لاي شخص اردني او مقيم .

معالي رئيس المجلس

يقصد فيها الاجنبي المقيم عندنا الذي يكسب منا ويطلع فلوس برة . معالي رئيس اللجنة . آسف تفضل شيخ .

السيد يعقوب قرش

كما يخضع للضريبة دخل الشخص الاردني المتأني له خارج المملكة من تشغيل رأس ماله الناشئ عن امواله وودائع من المملكة وبحسب صافي هذا الدخل على اساس معدل سعر فائدة الايداع ، كأن المشرع هنا افترض الربح بالتحقيق مع ان الخسارة واردة . اعتقد هنا قد يكون نوع من الظلم انسان يخرج فلوسه يحاول يشغل بعض الاردنيين المعطلين عن العمل بعمل معهم مشروع في الخارج ويخسر ذلك المشروع ، ان يفرض عليه الزاماً كأنه ربح نسبة الفائدة والتي قد تصل الى "٨٠٪ أو ١١٪" اعتقد هذا فيه ظلم . اذا اثبت صاحب العمل انه خسر او ان ارباحه اقل فعلى المشرع ان يأخذ بهذا التوجه وان يحسب حساب امكانية الخسارة ، فأرجو تعديل هذه بما يتوافق مع امكانية الربح والخسارة .

معالي رئيس المجلس
السيد ذيب مرجعي

الدكتور ذيب مرجعي
بدي اوضح النقطة التي نقول انه لغايات احتساب الضريبة تعامل على

اساس هذا الفائدة ، هو ما بقول الكلام هذا هو بقول لنا دخل الشخص يخضع للضريبة ، ما حدد الشخص على اساس انه يجب تحصيل ضريبة بنسبة كذا كذا ، قلنا دخل الشخص الاردني يخضع للضريبة ولغايات احتساب الضريبة تحسب على اساس سعر الفائدة .

معالي رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

الاستاذ سليم الزعبي
الحقيقة كنت بدي اسأل معالي رئيس اللجنة عن ماذا يقصد بالشركة العادية ، هل استثنى الشركات الاخرى ؟ . الحقيقة اصطلاح مبهم وخاصة ان هذا الاصطلاح لم يعد مستعملاً في تشريعاتنا ، قانون الشركات سمي الشركة العادية شركة تضامن ، فأرجو توضيح المقصود بالشركة العادية وشكراً .

معالي رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة المالية

شكراً الدكتور عبدالله
سيدي ما تفضل به الاستاذ نايف الحديدي صحيح "١٠٠٪" من حيث انه يصعب تطبيق هذه المادة ، الولايات المتحدة بنظامها الضريبي بتروح فرق جواله في كل انحاء العالم تحاسب كل امريكي تأتي له دخل في الخارج من وظيفة او حرفة او صناعة وكل شيء ، نحن نعلمه لكن نخضع دخله ان كان تأتي من امواله في المملكة بس . فبعضهم عندهم ملايين ومليارات من أصل من المملكة هذا هو المهم ، مش اذا كان يشتغل في الخليج وكون مبلغ وزاح استثمره في سويسرا هذا معالي ، نحن نتحدث عن شخص طلع فلوس بصورة غير مشروعة او بصورة مشروعة فان اودعها نحاسبه بطريقة وان استثمرها في مهنة او مطعم او كازية او عمارة لا نستطيع ان نرسل فرق من دائرة الضريبة الى انحاء الدنيا . نقدر عليه بمعدل سعر الفائدة في المملكة ، يعني اذا سعر الفائدة في المملكة "١٠٪" في تلك السنة معدله نحاسبه على اساس ال "١٠٪" وما تفضل به من صعوبة التطبيق مبررة لكن اذا اكشفت واحد حاط امواله برة بصورة غير مشروعة بتحاسبه لانه خالف قانون البنك المركزي لكن ايضاً بذلك ضريبة دخل منه ، وتعديلنا يضيف الى ما تفضلت به الحكومة قضية بنك اني مش بس اغطي بنك برة اللي يستثمر ايضاً ، هذا جوابي على الاستاذ نايف . الاستاذ درود اللي تفضل فيه صحيح ، اولاً المقيم عرك بانه من مقيم في المملكة ما يزيد

هكذا من الأهل

على "١٢٠" يوما ، فإذا فيه أردني جاي على باله يعيش في "النفار" ويحيي يأخذ أمواله بره ويقول أنا عايش في الاردن "١١٩" يوم وأنا لست مقيما فلذلك أنا معفى ، فيه نماذج كثيرة على فكرة بحجة انه مش قاعد في المملكة "١٢٠" فما فوق يقول أنا مش مقيم لذلك أعفيني . فلذلك قلنا الشخص الاردني بصرف النظر عن مدى اقامته يجوز ما يفلت المملكة من ثلاثين سنة وأخذ أمواله من هنا يده يحاسب عنها الضريبة . سؤال الأستاذ قرش اجاب عنه الدكتور ذيب مرجي بانه لا نستطيع احنا ان نحاسب كل واحد ونلحقه في كل بلد في العالم ولذلك نقدر عليه بمقدار سعر الفائدة التي في المملكة لانه لا يحتفظ بأمواله في المملكة تتقاض معدل سعر الفائدة هذا الذي هو "٩-١٠٪" فنقول له "١٠٪" . ان ربح اكثر صحتين وان ربح اقل ما يتفرم احنا ، لانه ان كنت بذك تحاسبه على مجمل دخله بذك تحاسبه بالمقابل على مجمل خسارته وهذا احيانا يتخالف انه من النفقات التي بالقانون يهرب أمواله بره ويرجع يقول لك إحسب لي ، لذلك ضبطناها بهذا الشكل وهي مادة جديدة تطبيقها قليل جدا على فكرة .

الأستاذ سليم الزعبي تحدث عن الشركة العادية ، الشركة العادية هي شركة الاشخاص اي ما اطلق عليه بقانون الشركات رقم "١" لعام ١٩٨٩ شركة تضامن . فتجد انه في احدى المواد القادمة في هذا التعديل يقول تقصد في هذا القانون شركة التضامن والشركة البسيطة وكل انواع الشركات ، فيه مادة يعني تدخل التعديل الجديدة في قانون الشركات السابق لقانون ضريبة الدخل في هذا التعديل . يعني سأجيب على سؤالك بعد قليل ان شا ، الله لانه فيه مادة واردة .

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

الهند

٥/ب

المادة كما وردت بالقانون الاصلي

عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة او الضريبة نفسها يخفض المبلغ

٣٤

الناتج لأقرب دينار .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

عند حساب الدخل الخاضع للضريبة يقرب المبلغ الناتج لأقرب دينار .
إذا كان مثلاً دخله الف دينار و ٩٩ قرش يصير دينار ، إذا دخله الف دينار وقرش القرش يصير دينار .

قرار اللجنة

الغاء النص المعدل والايقاع على النص الاصلي كما هو .

احينا الغينا النص المعدل وايقاعا على النص الاصلي لانه لا قيمة له .

يرافق المجلس الكريم على هذا الايقاع ؟

موافقون

المادة التالية

المادة التالية ١١/٧ . هنا فيه عندنا اشكال . يتحدث عما هو

معنى ، رأس المادة الاعفاءات . يقول من انواع المعفيات .

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

المادة / الفقرة

الهند

١١/٧

المادة كما وردت بالقانون الاصلي

الارباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناجمة عن شراء الأراضي والعقارات والأسهم والسندات وبيعها من هذه الارباح الرأسمالية .

وكان في الماضي اعفاء لكل انواع الارباح الرأسمالية وخصصه يعني في بيع الاسهم او بيع سيارتك ارضك عقارك هذا كان معفى في الماضي سنة ١٩٨٥ .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

القانون المؤقت رقم "٤" لم يبحث هذه الناحية لانه بحثه في القانون رقم "٤" .

اجتهدت اللجنة انه ما دام المادة "٧" قد فتحت بالتعديل الذي بعد شوية ، اذن فتح النيد "١١" كما اردت قبل شوية بالنسبة للمادة "٣"

قرار اللجنة

الارباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناجمة عن شراء الأراضي والعقارات والأسهم والسندات وبيعها من الارباح الرأسمالية باستثناء الارباح الناجمة عن امتحان تجارة الأراضي والعقارات المتأتية عن بيع اراضي

هذا من الأصل

وعقارات تم شراؤها أو المباشرة في أنشائها بعد نفاذ هذا القانون .

امتهان يعني صاحب المهنة مثل المالك مرة واحدة .

طبعاً سيدي الرئيس ما اثاره الزميل سليم الزعبي في البداية ينطبق هنا ، اللجنة المالية حينما بحثت هذه المادة استمعت الى خبراء هل يا ترى اذا اخضعنا تجارة الاراضي الى ضريبة الدخل يظل الكساد في هذا النشاط ؟ او اذا رفعنا عنه الضريبة ينشط ؟ قالت ضريبة الدخل في شهادتها امامنا ان ما بين عام ١٩٨٥ حيث القانون الاصلي و ١٩٨٩ لم يكن لهذا الاعفاء مردود على تنشيط تجارة الاراضي ، واستمعنا الى خبراء آخرين الذين شهدوا امامنا وانا اؤيدهم ان تجارة الاراضي ليست اضافة على الاقتصاد . من الناحية الاقتصادية الحصة هذه فرص انتقالية ، مال ينتقل من يدي الى يد احد عناب الى يد محمد درود الى سلامة الغوري ، فالاقتصاد ظل مجموعه هو . لكن في طرف نحتاج به الى العملة الصعبة لعل التيسير في هذه المادة يشجع مغتربين من الخارج او غير اردنيين على شراء اراضي في الداخل مستفيدين من فرق العملة ، فاذا لم يكن للاضافة الاقتصادية بل للمعالجة النقدية هكذا اللجنة اقتنعت ، على ان اللجنة قد صوتت على هذه المادة وقار هذا التعديل بالاكثريه وليس بالاجماع شأن معظم النقاط الاخرى . فالامر مطروح للمجلس الكريم من حيث المخالفة الدستورية وليس من حيث المحتوى اولا . فأقر المجلس المبدأ سيدي نشطها . ما دام المجلس قررها مخالفة دستورية قبل قليل فانا انسحب هنا .

تشطب هذه المادة . المادة التالية .

تحدث عن الاعفاءات ايضا . تعالى .

(٣٠٪) من بدلات الایجار المتأخية من تأجير العقارات في محافظة العاصمة و(٥٠٪) من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة .

الاعفاء كان كبيراً "٣٠٪" في العاصمة و "٥٠٪" في خارجها .

جاء القانون "٤" يبيدونها وينزل الاعفاءات الى "١٠٪" ويقول تعالى (١٠٪) من بدلات الایجار المتأخية من تأجير العقارات .

معالي رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة المالية
٨٣/١/٧

اللجنة عدلت النسبة ليس وفق الجغرافيا ، ليس وفق ابن العقار موجود بل وفق اغراض الاستعمال فقالت ٣٠٪ من بدلات الایجار المتأخية من تأجير العقارات لأغراض السكن و (٢٠٪) للأغراض الاخرى .

لأننا نريد ان نشجع المشاريع الاسكانية أكثر من النوع الثاني اللي هو "٢٠٪" للأغراض الاخرى كالمكاتب وما شابه . اذن هنا فيه هدف اجتماعي فهذا المطروح بين ايديكم .

الاستاذ فخري قعوار

معالي رئيس المجلس
السيد فخري قعوار

الحقيقة التمييز اللي كان وارد في القانون الاصلي لم يكن مبني على قاعدة جغرافية والمكان قائم على مبدأ توزيع الخدمات في ظني او في تقديري وارجو ان يكون الامر كذلك . فالخدمات الموجودة في عمان واللي يتلاقها المواطن القاطن في مدينة عمان الكبرى متفرقة على الخدمات التي يتلاقها المواطن في خارج هذه المنطقة ، ومن هنا فان التوزيع لم يكن جغرافيا هذا من جهة ، ومن جهة ثانية اعتقد ان على القانون ان يميز بين المواطن القاطن في هذا الدائرة ويتلقى هذه الخدمات . والمواطن القاطن في خارجها ويتلقن خدمات بمستوى ادنى من هذه الخدمات فمن هنا فاني اقترح ان يعاد الى النص الاصلي ان يقر النص الاصلي كما ورد في القانون الاصلي .

معالي وزير المالية

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية

شكراً معالي الرئيس . معالي الرئيس قبل الاستمرار في بحث القوانين فقرة فقرة ، انا ارجو ان ابين للسادة النواب المحترمين قضايا عامة واجد من واجبي ومهما ان يعرفوا هذه القضايا . جميع التعديلات المطروحة علينا في مجملها تذهب الى تخفيض المبيع الضريبي ، وقد يكون ذلك في ظروف عادية له ما يبرره في الظروف القائمة في الاردن والمرحلة التي تمر جوهر الاصلاح الاقتصادي في الاردن هو تخفيض عجز الموازنة ، واي تخفيض في ضريبة الدخل يجب ان يرافقه تفكير سليم وعميق كيف سنغطي الاموال الضرورية لتخفيض عجز الموازنة وما ثمن ذلك ، وفي هذا المجال ارجو ان اؤكد للاخوان ان معظم التعديلات التي ادخلت تنفع ذوي الدخل العالي ولا تنفع ذوي الدخل المحدود والمتدني . اذا خفضت ايرادات الدولة بعشرين مليون دينار

هكذا من الأصل

نتيجة لهذه التعديلات ، وزارة المالية مضطرة أن تجد وسائل أخرى لتجهيز عشرين مليون دينار . من أين سنوفر هذا المبلغ ؟ أحد الاشياء التي سنوفر منها هذا المال زيادة الرسوم الجمركية ، زيادة الرسوم الجمركية لا تفصل ولا تميز بين الفقير والغني في معظمها ، وبالتالي فهذه التعديلات إذا ما اقرت وأدت الى تخفيض عجز الموازنة بعشرين مليون دينار سنوياً الى اتخاذ اجراءات ستلحق الاذى بلوي الدخل المتدني ، وأنا اصر ان معظم هذه التعديلات تنفع ذوي الدخل العالي .

لناخذ هذا البند الشخص اذا كان دخله متدني ، الضريبة التي تتعرب عليه نتيجة لانفا التعديل مبلغ صغير ولكن بالنسبة لذوي الدخل العالي والذين لهم املاك سينتفعوا انتفاع كبير من هذا التعديل ، لذا ارجو ان اضيف ما يلي المؤسسات الدولية درست النظام الاردني للضريبة وأنا مستعد ان اعطي الاخوان هذه المعلومات مكتوبة ، درست قبرص مصر اليونان المغرب تونس سوريا . كنسبة من الناتج الاجمالي المحلي تبين ان الاردن مجمل الدخل الضريبي فيها يساوي "٢٩٪" من مجمل الناتج المحلي ، قبرص "٤٥٪" ، مصر "٥٣٪" ، اليونان "٥٣٪" ، المغرب "٤٤٪" ، تونس "٤٣٪" سوريا "٧٠٪" . اي ان المجهود الضريبي في ضريبة الدخل في الاردن يشكل حوالتي ثلث المجهود الضريبي في سوريا . اذا اخذنا قضية أخرى مهمة ان الاردن تعتمد كثيراً على الرسوم الجمركية كنسبة من الدخل القومي . "٥٢٪" كنسبة من مجموع الإيراد الضريبي ، "٥٢٪" من الإيرادات الاردنية من الجمارك ، في قبرص "٢٤٪" ، في مصر "٣٠٪" ، في اليونان "١٧٪" في المغرب "٢٢٪" ، في تونس "٣٤٪" ، في سوريا "١٣٪" . اذا اقر هذا التوجه يعني ، اننا سنعمل على زيادة إيرادات الحكومة بشكل رئيسي من مصادر أخرى بما فيها الجمارك وسيؤيد اعتماد الاقتصاد الاردني والمالية العامة على الجمارك على ضوء ما يلي ، اقرار هذه التعديلات في قناعتني ستؤدي الى زيادة عجز الموازنة وستؤدي الى اتخاذ اجراءات أخرى لتوفير الاموال للدولة . والاجراءات الأخرى التي ستأخذ سيكون ضررها على

الاقتصاد الاردني وعلى ذوي الدخل المحدود الذين انتم ترغبون في حمايتهم أكثر من هذه الاجراءات . أنا لم اعطى لي المجال ان اتكلم مع اللجنة المالية وارى ان هذا امراً غريباً . أنا وزير مالية لا اعطي مجال لأن ابدي رأيي في قضية مالية عامة بالرغم من انني طلبت ذلك شخصياً من رئيس اللجنة . قبل اقرارها ارجو الطلب مني ان اتباحث معكم واعطي وجهات نظري وأنا اؤكد انه لا بد من إيجاد مصادر جديدة لتوفير إيرادات الدولة . قد يصار لماذا لا تخفضوا الاتفاق ؟ اذا كنا سنخفض الاتفاق من أين سنخفضه ؟ انتم اقرتم الموازنة ، سنخفض الاتفاق من ماذا ؟ أما من الدعم أو من تخفيض الخدمات العامة وإذا كان لديكم رغبة في ان تقوم بذلك فارجائي أنا وأنا اقول لكم بكل امانة ما اقول ، قبل اقرار هذه القوانين ان نعطي مجالاً لنتباحث معكم بشكل تفصيلي ونحدد الابعاد المالية لهذه الاجراءات وقمياً ونقول ما هي البدائل المطروحة ؟ وهل من الأفضل ان ننظر هذه القوانين ضمن هذا الاطار ؟ او ننظر فيها كأمر معزول لا علاقة له بالارضاء الاقتصادية بشكل عام ، وشكراً سيدي .

معالي رئيس اللجنة

معالي رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة المالية

يعني بالتقدير تفهم ما يتفضل به معالي وزير المالية ، معالي وزير المالية وكل وزير مالية من مصلحته ومن واجبه ان يدعوا الى زيادة الإيرادات هذا شيء طبيعي . من واجب مجلس الامة ان ينظر الى الاقتصاد بشكل مجمل . وزير المالية هو وزير المالية . نحن هنا نتحدث عن نشاط اقتصادي ، وزارة المالية بالتعريف ترغب وتعمل دائماً ان تأتي بالإيرادات السريعة وفي السنة الجارية ، من واجب عضو مجلس الامة ان ينظر الى الاقتصاد بنس طويل وان يعطي الاستثمار الفرصة ليلتقط أنفاسه ويكيف نفسه مع الارضاض المضطربة شديدة الوقع عليه . ماذا تعني هذه الفكرة ؟ وسأعود الى الافكار الرئيسية التي تفضل بها ، هذه الفكرة تعني انقاص الضريبة بشيء بسيط جداً على المستثمرين في العقارات . من اجل ماذا ؟ من أجل ان يقتصدوا وأن يعيدوا الاستثمار ، ان لا تنهف على القرش السريع حتى يستثمروا من جديد ، ويبنوا من جديد .

من المعلوم ان اكبر القطاعات الاقتصادية بعد الخدمات في هذا البلد

هكذا من الأصل

هو قطاع الانشاءات وهو اكبر موظف لليد العاملة في هذا البلد ، ولذلك لم نجد في هذا القانون مادة تساعدنا ان ننشط قطاع الانشاءات سوى هذا التخفيض البسيط جدا لقطاع الانشاءات . سوف نرى مادة بعد قليل مادة رئيسية جدا ونعتبر انها أهم وأخطر تعديل مالي سوف يجريه هذا المجلس ليس هذا العام ربما في الاعوام القادمة . كانت نظرتنا ان ننظر للاقتصاد ، بمنظور بعيد المدى ، هذا كان هدفنا الامر الثاني هو يتعلق بان هذا القانون من شأنه ان يحدث مزيدا من العجز ، لمعالي زميلنا الوزير الذي نحترم ونحبل وتقديراته لم يكن هناك عجز اضافي في الخزينة بحسب تقديري انا بقدر ما فهمت من نقاش الموازنة ، لم يكن هناك عجز اضافي ، لماذا أفكر هكذا ؟ لان التقديرات اللي اعطاني ايها معالي وزير المالية حين كانت ايرادات دائرة ضريبة الدخل البالغة مئة مليون دينار صعودا من " ٥٤ - مليون أول سؤال سألناه لانه رقم مفاجئ لنا كبير " ٥٤ - ١٠٠ " فاعطينا الرد عن مصادر هذه المئة واقتنعنا به وكان في معرض الرد ان دخلنا من تلك المادة ، ايرادات ضريبة الدخل قد يتجاوز المئة وعشرين مليون دينار ، ولكن لم نلجأ الي زيادة الايرادات لاتنا دستوريا ممنوعين من زيادة الايرادات كلجنة مالية ومجلس أمة . عن دعوة معالي الوزير الى الاجتماع ، حقا ما قال صحيح ، نحن لم نجلس في خلوة على الاطلاق نحن اجتمعنا مع أركان وزارته طول الوقت وضحنا وليس هناك بالتأكيد أي مقصد ان معالي الوزير ما يطلع ، ان أركان وزارته ينبهوه الى ما يجري في اللجنة والتعديلات التي تفكر بها اللجنة سيما وصرنا جلسات كثيرة جدا على هالمنطقة لانها باتت درجات الجد . فاعتقدنا بان زملائه ينقلوا له وان كان فيه سبب انه يشرف طبعاً يستطيع ومع كل ذلك فنحن نأسف لذلك يعني ما قصدنا الا الخير ولكن ربما كان لازم من البداية نقول لك احنا بنبحث قانون ضريبة الدخل وموعدنا كذا ، لكن ضمننا بوقتك واعتقدنا انه استنزفنا كثير من وقت معاليك . في جلسة الموازنة قلنا الله يكون بعونه علينا هذا ردي على معاليه . معالي وزير المالية .

بدي اشكر الدكتور عبدالله على زاده ولكن ارجو ان اين ما يلي .
انا تعليقي لا ينطبق على هذه المادة بعد ذاتها وليست هي المادة المهمة
٤٠

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية

لي بالنسبة لهذا الموضوع . انا ذكرت هذا الموضوع على اعتبار ان هذه مادة فيها تخفيض للايرادات . باحباب اثير نقطة تفضل الدكتور وأثارها وهي في موضوع تشجيع الاستثمار . الكل يعرف ان هناك علاقة بين الضرائب وتشجيع الاستثمار . ولكن النظام الضرائبي قد تكون له فلسفات مختلفة في تشجيع الاستثمار ، قد تكون الفلسفة العامة هو تخفيض الضرائب بشكل عام لتشجيع الاستثمار وقد تكون الفلسفة العامة هو اعتماد نظام ضرائبي انتقائي لتشجيع الاستثمار في بلد مثل الاردن نظام تشجيع الاستثمار قائم على الاساس الانتقائي ، نحن نشجع الاستثمار من خلال اعطاء مسامحة في الضرائب لمدة خمس سنوات لكل مشروع اقتصادي مطبق منذ تاريخ مباشرته العمل . واذا اقيمت المدينة الصناعية ستصبح المدة سبع سنوات ، واذا اقيمت المنطقة الحرة ستصبح المدة ١٢ سنة . وبالتالي تشجيع الاستثمار في الاردن معالج من خلال قوانين تشجيع الاستثمار والقوانين الاخرى ولا ارى ان القوانين المعروفة لها مردود سلبي على الاستثمار ، واذا كان لها مردود سلبي فان النافع التي تأتي للحكومة الاردنية من زيادة الايرادات تزيد بكثير عن الرد اللعالي الهامشي على تشجيع الاستثمار . الدكتور عبدالله يقول . قناعته ان هذه لن تؤدي الى تخفيض ايرادات الحكومة . انا وزير المالية وانا بقول قناعتي انها ستؤدي لتخفيض ايرادات الحكومة بمبلغ حوالي " ٢٠ - مليون دينار . اذا كان هيك الكلام فالمنطق ان اعطى المجال انا مش مكاني اقدم اشرح . هذا غلط أو هذا صح ، المكان هو اللجنة المالية وانا وزير المالية ، انا المفروض اما اقمكم وإما لا تقنعوا ، فانا مازلت عند رأيي هذا القانون يجب ان ينظر له نظرة شاملة ، تؤخذ جميع القضايا المهمة كيف اذا كان هناك ايرادات حكومة . مستنخفض " ٢٠ - مليون دينار ، كيف سنوفر ال " ٢٠ - مليون دينار بدلها ؟ وما هي البدائل ؟ وقد تجدون بعد ذلك وقد اقنعنا انا ، ولكن انا ما زلت عند رأيي واضطر كوزير مالية ، هناك انخفاضات في ايرادات الحكومة حوالي " ٢٠ - مليون دينار اذا اقوت هذه القوانين بكشلها الحالي وشكرا .

الاستاذ حسين مجلي
نحن نناقش اليوم مشاريع ضريبة مالية ، معروف ان المشاريع

معالي رئيس المجلس
السيد حسين مجلي

هكذا من الأصل

الضريبة لها أهداف اقتصادية اجتماعية مالية ، ومعروف ان لها أثر على الاستقرار الاستثماري على الاستثمار عموماً . أنا حقيقة عندما أسمع تقرير اللجنة المالية وتقديم تقرير اللجنة المالية لهذا المجلس افترض بالضرورة ان وزير المالية أخذ فرصته الكافية لطرح وجهة نظره ووجهة نظر الحكومة لدى اللجنة المالية ، وإذا كان الامر خلاف ذلك فإن هذا خلافاً لطبائع الأمور لأنه احنا نتناقش قانون ضريبي مالي . حقيقة حتى أنا افترض سلفاً وقلت ذلك أنه احنا لما اقربنا الموازنة علينا ان نتذكر ان هذه الموازنة مبنية في أحد ابعادها على هذين القانونين . وحقيقة أنا أستغرب ان يرد هذا النقاش في هذا المرحلة ومع ذلك لا يزال وأنا ارى حقيقة هناك ما يمتنع وزير المالية منذ بدء هذه الجلسة ان يأخذ دوره ليطرح أثر هذا القانون على الموازنة وأثر كل مادة على الحصيلة حصيلة الخزينة من الموارد من هذا القانون ، وايضا من الطبيعي حقيقة أنه ما أثر هذا القانون الواقع احنا عندنا هذا القانون معدل لقانون ايضا حديث قانون ١٩٨٥ . الاصل في السياسة المالية الضريبية بينوا المواطنين عليها خططهم في الاستثمار . فأنا لا ارى حقيقة ان هناك مبرر أنه يوم من الايام اقول أنا اعطي المواطن ضريبيا عن مصدر دخل معين لأنني في سنة أخرى وقد رتب المواطن أوضاعه على هذا القانون لا قول ما كنت أعفيه ارجع عن هذا الاعفاء . هذا الامر له أثر كبير على الاستقرار الاستثماري والاقتصادي في الوطن ، افترض ان كل هذه الأمور نوقشت في اللجنة المالية وأخذ وزير المالية فرصته بذلك ، وإذا لم يأخذ فرصته لا تزال الفرصة مفتوحة لوزير المالية أمام المجلس وأنا اعتقد أنه كان من واجب وزير المالية ان يبادر منذ بدء هذه الجلسة ليقول للمجلس موقفة وأثر هذا القانون على الخزينة ليناقش المجلس ويقر أو يرفض على ضوء ذلك . بخلاف ذلك حقيقة نكون نحن نسير في دراسة قانون دون انتضاج لوائح المناقشة المسبقة في اللجنة المالية ودون الانتضاج الذي يجب أن يتاح في هذا المجلس لوزير المالية . وأختم قولي بالمادة التي تناقشها الآن وأنا ارى اننا كيف كان النص في القانون الاصلي في المادة ١٣/١/٧ - التي تقول - ان ٣٠٪ من بدلات الاجار المتأدية من تأجير العقارات في محافظة العاصمة و(٥٠٪) من هذه البدلات في

واقى مناطق المملكة ليأتي قانون ١٩٨٩ ويقول " ١٠٪ ثم يأتي هذا القانون ويقول " ٣٠٪ و ٢٠٪ " . الحقيقة في كل حالة يجب ان يقال لنا ما هي الاسباب الموجبة ليش كان سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٨٥ ليست بعيدة وليش رجعتا الى " ١٠٪ ؟ ولماذا نقول الآن ؟ وما أثر ذلك رقمياً على الموارد .

يجب ان يقال لي كم من هذا المورد وأنا اتناقش هذه المادة ، ما أثره على الحصيلة المالية ؟ ولا شك أنه في كل قانون مالي يراعى ايضا وفرة الحصيلة في قانون الضريبة وشكراً .

معالي رئيس المجلس
السيد محمد الله التمسور

معالي رئيس اللجنة
يبدو سيدي ان معالي وزير المالية والاخ حسين مجلي فاتهم المادة الاولى التي قرأناها من هذا القانون ، هذه التعديلات التي تقررها سارية المفعول اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ ، وانعكاساتها الضريبية هي على عام (١٩٩١) ، ليس لها اي انعكاس مالي على إيرادات الخزينة من عام (١٩٨٩) ، لأننا في البدايه قلنا القانون المؤقت رقم (٤) لسنة (١٩٨٩) ساري على كامل سنة (١٩٨٩) حتى (١٩٨٩/١٢/٣١) .

لا بد لي من ايضاح نقطة للزملاء غير المتخصصين في هذا الموضوع ، لما يتقول ضريبه (١٩٩٠) تعني على النشاط المالي سنة (١٩٨٩) ، الضرائب التي دفعت (٧٢) مليون هي عن سنة (١٩٨٩) ، ليس عن سنة (١٩٩٠) ، ولذلك أخ حسين لا يوجد على الاطلاق أي تأثير من قليل أو كثير على إيرادات الخزينة لعام (١٩٩٠) ، هذا شيء مش مؤكد يعني ما في أي جدل .

الآن قلبكم على ميزانيته (١٩٩١) وقلب اللجنة المالية على الاختصاص سنة (١٩٩١) ، والأذي ما تفضلت انت قتماً ، من الذي تغير من سنة (١٩٨٥) حتى الحكومة تبجي تعمل هذه السلسلة من التغييرات ، تقريرين في السنة واحدة ، واحد من التغييرين يبجي في (١٩٨٩/١١/١) ، أي يجرى السنة المالية الى جزئين ، جزء من (عشرة) أشهر وجزء من (شهرين) ، كيف مقدر الضريبة بده يخصم النشاط الاقتصاد بشركه كالاسمنت ، يقول له انت حتى اليوم

هكذا من الأصل

(١٠/٣٠) هيك الوضع (شهرين) هيك الوضع ، كيف الحكمي هذا ، ولذلك لا يوجد حيف على الإيرادات سنة (١٩٩٠) هذا أقطع به وأنا من هون ، متأكد ، فأرجو سيدي الرئيس السير في مناقشة باقي التعديلات ، اقتصاداً في الوقت ،

شكراً ، الاستاذ نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم ،

الحقيقة اذا ارجعنا الى الشعب التي هم اساس كل شيء ، نجد ان الشعب جميعه يشكوى من كثرة الضرائب ، هذه الضرائب كما ترون التي تفرض على الانسان في هذا البلد ، تفرض بشكل عشوائي ، اذا تطلعنا الى هذه القوانين وهذه الأنظمة ، نجد ان فيها ظلم وفيها غبن على كل مواطن ، اذا ما تذكرنا بأن الانسان الموجود في عمان او خارج عمان يقول لنا ، بأني اريد ان اسلم بيتي الى الدولة ، واريد ان اسلم ارضي الى الدولة واريد ان اسلم تجارتي الى الدولة ، لأن هذه الضرائب لا طاقه لي بها وهذا صحيح ، ان الشعب يشكوى من كثرة الضرائب . سواء كان هذا الامر يؤثر على الاقتصاد ، او غير الاقتصاد يجب ان تكون نظرتنا نظره واقعيه الى الأمور وان نرجع الى اخواننا وإلى مواطنينا ، ونسأل ولا عيب ان نرد هذا القانون لا عيب اطلاقاً ، ان نرد هذا القانون ونجلس مع وزير الماليه ونجلس مع كل فرد ، ونجلس مع التجار ونجلس مع العمال ، وسترون بأن الضرائب كبيره ، واهم من كل هذا الضرائب أيضاً ضرائب البلديات التي لا طاقه لنا بها ،

والسلام عليكم ورحمه الله

السيد زياد أبو محلوظ

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

السيد نايف الحديدي

معالي رئيس المجلس

السيد زياد أبو محلوظ

بسم الله الرحمن الرحيم اتنا نراى في هذه الايام بأن البطاله قد تفتشت بين متعهدين البناء وبين عمال الذين يقومون بالبناء وبين التجار ومواد البناء ، وأن هذه الظاهره ملموسه في بلادنا وللكل يعرف بأن لم يعد هناك بناء ولكل توقف عن ذلك ، وذلك بسبب اكثار الضرائب المأخوذه على الشعب كما قال الأخ أبو طلال ، والمواطن كل يوم يدفع ضريبه ، مغلقات وتلفزيون ودخل وكهرباء وما ، كل يوم يدفع من

جيبه مع ان لا يوجد هناك دخل يغطي ذلك ، ونحن واجب ان نشجع المستثمرين ليأتوا في هذا البلد من الخارج ، والذين عندهم أموال في هذا البلد ان يقوموا ببناء لأيجاد السكن والأبواء للناس الذين لا يجدون سكن ، ونشجع المواطنين العاديين ليعيشوا في هذه البلد لأبواء عائلاتهم حتى يتكروا ثروه لأولادهم من بعدهم ، وذلك بتوجيههم بالاعفاءات الضريبية ، فيرأى ان تعود الى المادة الاصلية وذلك بأن تكون (٣٠٪) داخل العاصمة ، حيث الدخل في العاصمة اعلى منه في الخارج ، يجب ان يكون هناك تمييز جغرافي والكل يعرف ذلك ، وان يكون في الخارج (٥٠٪) بشكل عام سواء كان البناء تجاري او سكني فأدى من زملائي الكرام ان يؤيدوني في ذلك بأن يشتر على هذا الاقتراح .

وشكراً

السيد فارس النابلسي

شكراً معالي الرئيس ،

طلب ان كان بإمكان وزير الماليه يوضح لنا كل بند من بنده ، ماهو الدخل وما هو الذي سوف يذهب الى الخزينة نتيجة الغاء المادة من مواد قانون الضريبه ، شكراً

شكراً معالي الرئيس

صحيح كلمتي هي رد على ما تفضل به وزير الماليه ، لما أخذنا التخفيضات بالرقم حسب ما جاء بالبند التي قدمتها ضريبه الدخل ، اظن هذه التخفيضات لم تتعدى (خمسة الى ستة) مليون دينار بأقصى حد ، باستثناء البند في (٧/ب/٥) ما اضيف عليه (أ/ب) وهو :

اخراج من الضريبه قيمه الاسهم في المشاريع الجديده والتوسيعيه ، وهذه المشاريع لا يمكن ان تؤثر على الضريبه في سنة (١٩٩٠) يعنى (١٩٩١) لأن تكرين هذه الشركات وتأجيلها ودراسه المشاريع سوف تأخذ من الوقت ما يكفي ، واحنا باشرنا حوالي شهر (اربعة) ولذلك هذه لا تؤثر على قيمه الضريبه في السنة (١٩٩٠) صحيح ان مشكله الضريبه هو عدم توسيع القاعده الضريبه (مائة) مليون

هكذا من الأهل

دينار لسنة (١٩٨٩) معروف من أين تأت هذا الرقم من شركة
الفرسفات موظفين ، اما ذوي الدخل المتوسط لم تحصل الضريبة منهم
بالشكل الصحيح هذا الاعتراف موظفي الضريبة ، المسؤولين في
الضريبة ،

اذا ما حدد ضريبة الدخل طريقتها في التعامل وتحديث عملها ، فلا
يمكن ان تكون هناك تصاعد في تحصيل الضريبة ، هنالك تعويم في
سعر الفائدة ، لا يمكن أخذ قانون الضريبة هذا دون او بفرغ عن وضع
الاقتصاد القائم والبطالة القائمة ، لم تأتي الحكومة حتى الآن لا وزير
الصناعة والتجارة ولا وزير المالية بأي حلول لحل اي موضوع في
البطالة او تشجيع الاستثمار ،

هذا القانون يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ، كيف تشجع الاستثمار ،
تعويم سعر الفائدة هو ضد الاستثمار ، يجب فرض الاستثمار ،
وتعويض الفائدة صاره له حوالي (شهرين) حتى الآن لم نعرف نتيجة
هذا التعويم ،

معالي وزير المالية لم يذكر الاسباب التي دفعته على هذا الكلام ، وهو
ضغط صندوق النقد الدولي على الحكومة الاردنية لتخفيض العجز ،
وهو انا معتقد (٧٠) مليون دينار متواصله كل سنة ، الصحيح
التعامل مع صندوق النقد الدولي هو ليس تعامل من خلال دين في
الصندوق النقد الدولي فقط ، هو تعامل سياسي اقتصادي ، قرارات
وتوجهات صندوق النقد الدولي هي قرارات لها تأثير سياسي ، ليس
بفرغ فقط من التكنوقراطيين او الاقتصاديين ، ولذا يجب ان نتعامل
في هذا الموضوع من نواحي سياسيه ومن نواحي اقتصاديه متوازيتين ،
وهناك قوى معلومه في صندوق النقد الدولي ، خاصة امريكا
والسعودية ، ويجب التعامل معهم في هذا الموضوع ، ويعلم وزير
المالية ان بولندا اخذت فترة سماح (عشرة) سنين قبل شهر ، لماذا
اخذت (عشرة) سنين ، لأن بولندا ام هو لعمل سياسي او لوضع
سياسي لبولندا ، ولذلك يعتقد ان موضوع الاردن الاقتصادي لم يبحث
بالشكل الصحيح مع الدول التي نفوذ لدى الصندوق الدولي .

وشكراً

معالي رئيس المجلس
السيد ذيب مرجي

الاستاذ ذيب مرجي

في البدايه بدني ارد على كلام معالي الوزير هو في مردود ضريبه
الدخل قد يكون في جانب منه هو تقصير في التشريعات ، ولكن
بحسب اذكر معالي وزير ان باعتقادي ان الجانب الاكبر في عمليه
التحصيل ، هي تعود الى الاجراءات التي تقوم به ضريبة الدخل ،
والتي اعتقد انها غير كافية في مكانه التهرب الضريبي ، ولذلك
ترجو من معالي الوزير وضريبة الدخل ان يأخذوا هذا الموضوع بعين
الاعتبار ومنتهى الجديه ، واعتقد ان معالي الوزير عنده الأمثلة زي
ما عندنا الأمثلة التي كان فيها اموال بنسبه كبيره جداً ، تنهرب عن
دفع الضريبة ،

نقطه التي بدني اثيرها هو ، كما كان رأيي في اللجنة الماليه ورأيي
حالياً ، اعتقد لا يوجد اي مبرر اقتصادي او اجتماعي حتى نعمل
تخفيض بالأجرات سواء من العقارات او السكن ، اول حقيقه ثبتتها
هو ان نوع التجاره هذا موجود في عمان وهو لكبار التجار المالكين ،
وبالتاكيد هم ليسوا منتجين ،

والحقيقه الثانيه ، أن غالبية الشعب الأردني في المدن الصغيره
والقرى والأرياف ، هم يملكون بيوتهم وليسو بكبار التجار ، ولذلك انا
كنت مع انه لا يجوز اعفاهم ، وحاليا اتوجه الى اخواني النواب بأن لا
يعفى هذا القطاع وخاصة هو عباره عن استثمار ولا يقدم فيه اي جهد
بشري ولا انتاجي ، اطالب بأن لا يعفى من الايجارات والعقارات
او السكن ،

وشكراً

السيد جمال الصرايره
سيد الرئيس ،

معالي رئيس المجلس
السيد جمال الصرايره

انا اعتقد لغايه الآن الناس لم يشعروا بالتعديلات التي تمت على
القانون الأصلي ، لأن اما ما قدمه الكشف الذاتي او (الشهرين) فقط
ما يباشر كثير ، انا أخشى سيدي الرئيس من كثرة الضرائب وأقرار
اللجنة لهذه القوانين بهذه الصوره ، فيؤدي الى اضطرابات اجتماعيه ،
نحن نعلم عنها في هذه الظروف ، حيث غلاء الاسعار وضعف قوه

هكذا من المأمول

شراء الدينار .

النقطة الأخرى سيدي الرئيس ، هناك الآن قروض للأموال والأطباء الجامعات منذ أن وضعت الحكومة هذا القانون موضع التنفيذ ، وبإمكان الأخوة النواب جميعاً أن يستفسروا من الجامعات ومن الشركات التي فيها مهندسين نحن بحاجة لهم في هذه الفترة ، أنا اعتقد من الضغط على هذا الشعب يزيد من الضرائب في هذه الظروف ، لا يساعدنا وليس هذه الحكومة بأي شكل من الأشكال .

شكراً

شكراً ، الأستاذ سلامة القوي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، أيها الأخوة النواب

إن الاعفاءات في قطاع الانشاءات ضروري ، وأنتي المح في خطاب الموازنة عندما ورد أن ما تحقق من ضرائب من أن المجبته الحكومة ضريبة الدخل (٤٨) مليون ووقعت إلى (مائة) مليون ، أنتي أشرت إلى هذا الرقم أنه سيكون غير جديد على المواطن ، وأن الخدمات التي تقدم للمواطنين في العاصمة إلى باقي المحافظات ، ولذلك جاء القانون الأصلي باعطاء اعفاءات في المحافظات للأبنية بقيمة (٥٠٪) من الإيجارات ، وفي العاصمة (٣٠٪) ، أن الغاء هذه الاعفاءات سيحرم البلد من استثمار بعض أموال المغتربين وبعض أموال الناس التي موجودة في هذا البلد ، الذي لا يرغبون أن يستثمروا أموالهم في البنوك ، وبالتالي لا يرغبوا أخذ الفائدة الربوية من هذه البنوك ، أن المواطنين الذين يقومون بإنشاء أبنية ليستفيدوا منها لتكون مصدا دخل لهم سيجمعون من هذه الاستثمارات في هذا المجال .

عذاك على أن جميع هذه الأبنية تساهم مساهمة فعلية في موارد البلديات من ضرائب مثقفات وضريبة معارف وضريبة مجاري ، أنها تساهم مساهمة فعلية في موازنات البلديات ، كذلك سيضطر أصحاب الأملاك عندما تزال هذه الاعفاءات بالمداولة برفع أجور أبنيتهم أو محلاتهم على المستأجرين ومعظم المستأجرين كما نعلم أنهم من ذوي الدخل المحدود ، وإذا كنا يتبادى بأن تخفف عنهم ضرائب ، فإن المواطن

صاحب الأملاك يضطر بطريقة أو بأخرى وسيله أن يرفع الأجور نتيجة أنه سيدفع ضريبة دخل عالية على أملاكه .

وشكراً

معالي رئيس المجلس

أنا لأن عندي ثلاثة أسماء ، باقي الكلام عليها ويشرف آخر بين والبعين ، الدكتور علي الحوامدة ، الأستاذ محمد درودور والأستاذ سليم الزعبي ، لا احتاج في قبل وقت ثلاثة أسماء باقين لأن ، الشيخ ذيب والدكتور أحمد عبادي والدكتور فوزي طعمه ، ثم علي الحوامدة والأستاذ محمد درودور والأستاذ سليم ، والأخ عبد الحفيظ علاوي كتيبه ، والأستاذ عاطف البطوش ، والأستاذ منصور مراد .

سعادته مساعد رئيس المجلس

السيد تايه أبو تايه

معالي رئيس المجلس

في نقطة نظام سيدي

هذه طلبوا بذكرين للأخوان ، في أخ يقترح اقتال باب النقاش ، هل يعارض أحد ، لا

ثقتي إلى ذلك

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي طعمه

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي الطعمه

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي الطعمه

تعارض هذا الكلام ، الدكتور فوزي

أنا أعارض اقتال باب النقاش ،

وجه النظر ، هذه نقطة نظام يا أستاذ يوسف مبيد .

أسمح لي معالي الرئيس

تفضل ، لأمش الكلام في الموضوع ، بس في نقطة النظام باعتبارك تعارضها تفضل ،

نعم . معالي الرئيس لقد ذكر معالي وزير المالية بأن لهذه التعديلات انعكاس على توزيع ضريبة الدخل ما بين أصحاب رؤوس الأموال وذوي الدخل المحدود ، وهذه نقطة اعتبارها جوهرية جداً ، ويجب أن نتحدث ، ويجب أن نعرف كيف ستأثر هذه التعديلات على هذه الفئات من مجتمعنا ، وكيف ستكون لصالح أصحاب رؤوس الأموال ، وليست لصالح ذوي الدخل المحدود ،

طيب ، الآن الأخوان اللي طالبين الكلام كما ذكرت لكم ، هم الشيخ ذيب أنيس والدكتور أحمد العبادي والدكتور فوزي الطعمه والدكتور علي الحوامدة والأستاذ محمد درودور والأستاذ سليم عبد الحفيظ

هكذا من الأهل

علاوي والاستاذ عاطف البطوش والاستاذ منصور مراد ، المهمل يريد المجلس اقبال باب النقاش ، هل يوافق المجلس ، ام تستمر من يوافق على اقبال باب النقاش ، بعد ما يتكلموا

معالي رئيس المجلس

لا قبل ان يتكلموا اثار نقطة نقاش ، ويستمر النقاش ، الشيخ ذيب انيس تفضل

السيد ذيب انيس

بسم الله الرحمن الرحيم ،

شكرا معالي الرئيس

بالنسبة الى ماورد في قانون معدل رقم (٤) بند (٤) برفع قيمة التخفيض الى (١٠٪) حقيقة ارى عدم رفع اي ضرائب على المواطنين في هذه الفترة سواء كانت هذه الضرائب متعلقة بالمعاقرات او غيرها ، ويكفي المواطنين الآن الارتفاع المتزايد في اثمان السلع والمواد الغذائية الضرورية وارتفاع اسعار تققات التعليم ، وفي مقابل لم يطرأ ارتفاع على اجور المعاقرات منذ فترة ضربه وكذلك لم يطرأ اي زياده على اجور المستخدمين والموظفين .

هناك هم اكبر للمواطنين وهو الحصول على الخدمات من لقمه العيش الكريم الخلال . فالمطلوب من الحكومة إعانة المواطنين للحصول على هذه لقمه العيش المطلوبة والضرورية هناك في الزرقاء (٥٠٠٠) بيت سكني لم تصل اليهم المياه بعد ولو اعتبرنا ان كل بيت يسكنه (مستد) افراد ، فمعنى انه هناك (٣٠٠٠٠) مواطن لم تصل اليهم المياه بحجه انهم اقاموا الأبنية بدون اذن اشغال ، ارجو من الحكومة ان تعين المواطنين على همومهم ومشاكلهم . وشكرا

معالي رئيس المجلس

الدكتور احمد عويدي العبادي

السيد احمد العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

اذا نظرنا الى واقع الحال نجد ثبات الدخل لدى المواطنين من حيث الرقم وتدنيه من حيث انخفاض قيمة الدينار ، وارتفاع الاسعار وتفشى البطالة . واذا رجعنا الاسعار والضرائب دون زياده تعويض النقص في قيمة الدينار فان ذلك سيؤدي حتما الى التدمير والاضطرابات متعلما حدث في نيسان في العام الماضي ، وكما حدث في بريطانيا قبل ايام فالمواطن ينتظر زياده الرواتب وتخفيض الاسعار وليس العكس وهو يحمي تخفيض

الضرائب وليس زيادتها .

وهو ابن الدولة وابن الوطن ، وان اقبال كاهله بالضرائب سيدكرنا بأواخر أيام الحكم العثماني ، وهو أمر لا يتفق مع كرامتنا الوطنية ، وليس حسنا على مستقبلنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي . على الدولة أن تسعى جاهدة مع على السعودية وأمريكا لأخذ فترة سماح لمدة (عشر) سنوات مثل بولندا ، لتغطية جميع هذه الأمور التي يمكن تغطيتها عن طريق الضرائب . وشكرا

معالي رئيس المجلس

الدكتور فوزي الطعيمي ،

السيد فوزي الطعيمي

شكراً معالي الرئيس

لم يقيم احد على تعديل قانون ضريبة الدخل طوال السنوات الماضية ، ولم يتخذ من ميرر العدالة الاجتماعية والمساواة ، ولم يتخذ من البعد الاقتصادي والاجتماعي لهذا القانون أو ذلك علراً له أو ميرر ، سمعنا هذا دائما ، لكن في المحصلة النهائية كنا ننتهي دائما الى قوانين تعلى بنفس الاموال وتعلى المسؤولين عن التضخم الاقتصادي ، وتعلى المهريين من اموال الشعب وهذا البلد ،

لقد ورد في حديث معالي وزير المالية قضايا سياسية ، واريد ككتاب وارجو ان تكون ارادة الجميع ايضا بمجلس نواب ، ان يتحقق من ما قاله معالي وزير المالية من حيث ان هذه التعديلات جاءت لصالح اصحاب رؤوس الاموال ، وليست لصالح ذوي الدخل المحدود ، وهذه من المشاكل التي تعاني منها الآن في هذا البلد ، ان الفني يزداد غينا والفقير يزداد فقراً ،

انا اقترح بأن تدرس هذه القوانين مرة اخرى ويتاني ، مع معاليه ومع جهازه وان نتحقق من كل هذه الأمور وان تكون موضوعية والنزاهة والبعد عن التحيز قواعد لعملنا .

وشكرا

معالي رئيس المجلس

يعني اقتراحك بالتفصيل ، اعاده للجنة الدراسه مع الوزير

السيد فوزي الطعيمي

نعم ، نعم

السيد فارس النابلسي

اثنى على اقتراحه

معالي رئيس المجلس

نعم هذا ادراج وسأطرحه على مجلسكم الكريم الآن ، الدكتور علي الخوامده

هكذا من الأهل

السيد علي الحوامدة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة ، مكثت اللجنة المالية شهر كامل وهي تدرس في هذا القانون وكما ورد في مقدمته ، لم تترك قطاعا هاما الا واستدعيته من رجال مال واعمال ولذلك ارى خير الأمور الوسط ، لم تبق التخفيضات كما كانت (٣٠٪) و (٥٠٪) ولم تأخذ بالتعديل المقترح (١٠٪) ، فأخذنا ب (٣٠٪ و ٢٠٪) وكنا نراعي في دراسة كل بند الموازنة ومتطلباتها وما يؤدي اليه كل تخفيض او زيادة بحضور مدير ضريبة الدخل ومعاونيه ، ولهذا ارى ان تأخذ بقرار اللجنة ،

وشكرا

الاستاذ محمد درود

معالي رئيس المجلس

السيد محمد درود

حول اعفاء بدلات الاجار انا افضل الاعفاء ان يتم على اساس املاك مؤجرة حسب المنطقة الجغرافية اي ان داخل العاصمة وخارج العاصمة في بقية المحافظات وذلك تشجيعا للحد من هجرة السكان الى العاصمة ودعم المحافظات ، تشجيع الاقتصاد فيها وحافزا للناس للمساهمة في حل مشاكل السكن التي قد تعود مرة اخرى اليها ولا بأس ان يكون اعفاء المحافظات (٣٠٪) والعاصمة (١٥٪) اما معاملة المحافظات مثل العاصمة في مجال الاعفاء في رأيي انه غير عادل .

من ناحية ثانية ذهبت اليه اللجنة من التمييز بين الاملاك المؤجر للسكن وبين الاملاك المؤجر لاجراض اخرى ، فهو منطقي من الوجهة النظرية اما عند التطبيق وخاصة في المحافظات والاولية فانه يصعب التحقق منه احيانا سيما وان التغيرات كثيرة وقد يكون هناك بيتا مخصصا للسكن يؤجر لغاية تجارية وقد يكون العكس لذلك ارى تسهيلات لاجراءات التطبيق ان يتم التمييز على اساس السابق والوارد في القانون الاصل رقم (٥٧) .

وشكرا

شكرا ، الاستاذ سليم الزعبي

شكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

المشروع بأعفاء جزء من بدلات الاجار من الضريبة ، افترض انه كان يهدف الى تشجيع الاستثمار العقاري ، وتخفيض بدلات الاجار ، التي قد يستفيد منها بعض الفقراء ، خاصة مستأجري العقارات السكنية ، اما تخفيض الاعفاء الى (١٠٪) كما جاء في القانون

المؤقت ، فانه سينعقد بمردود عكسي على الطبقات الفقيرة حيث ان مالكة العقار سيغوص ما يدفعه للضريبة بزيادة بدل الاجار . اذن الامر بحاجة الى اجراء عملية موازنة دقيقة ، بين تحقيق موارد للضريبة وحماية الفئات الفقيرة ، اما ما ابداه معالي وزير المالية من تحذيرا بان الاخذ بتوصية اللجنة المالية سيترتب عليه فرض ضرائب غير مباشرة تضر بالتنمية بالفقراء ، فاني اعتقد ان الترويج بهذا الشكل ، اي اما ان تقلل القانون المؤقت كما هو ، او انزال الضرائب غير المباشرة ليس في مكانه مع الاحترام ، فالجميع يعرف ان الفقراء عانوا ويمانون من هذه الضرائب غير المباشرة ، التي نجم عنها ارتفاع حاد في الاسعار ، والتي جاءت تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي الظالم وهي ايضا هذه الضرائب غير المباشرة ، ستكون تشريعاتها محل نظر من قبل هذا المجلس لتخفيضها ، واذا عدنا للمادة مدار البحث ، فاني مع توجه اللجنة المالية شريطة زيادة شريحة الاعفاء للمعقارات التي تقع خارج العاصمة ،

وشكرا

الاستاذ عبد الحفيظ علاوي

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الحفيظ علاوي

شكرا معالي الرئيس ، الاخوة الزملاء

اود ان اذكر في موضوع قانون ضريبة الدخل في هذا الامر التالي :

يعني بعضها عبارة عن منطلقات ثم في النهاية نتكلم حول موضوع القانون بشكل عام :

أولا : يحس المواطن في هذا البلد انه يدفع من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ما يتقبل كاهله .

ثانيا : ضرورة ربط الناحية الاقتصادية بالناحية الاجتماعية وعدم الفصل بين القضيتين لان المواطن في

النهاية هو المقصود بالتشريعات الاقتصادية ، حقيقة الذي يحسه الانسان ، ان المشرع في الناحية

الاقتصادية لا يراعي القضية الاجتماعية ، وان الانسان ايضا اجتماعي من نظرة اجتماعية لا يراعي

الناحية الاقتصادية ، فالذي يحصل ان كلا منا يشرع في واد وينظر في واد ، يطلب في واد ، لا بد

حقيقته ان نحل هذه المشكلة وان نصل الى معادله مقبولة ان الأوان ، ان نبدأ بتخطيط شامل جمعي .

ثالثا : اؤيد ان يهدف القانون الى توسيع قاعدة واقعي الضريبة لكن ضمن الامكانيات ، وارى ان القانون السابق

حقيقته لا يوسع هذه النائرة ، وارى ان كل مواطن حسب امكانياته لا بد ان يساهم بتقليل او كثير

رابعا : ارى ان هناك تقصيرا في الوصول الى المكلفين من قبل ضريبة الدخل لذا ارى ان نقرض الضريبة بتبسيط

قسم جمع المعلومات والتعاون مع كل المؤسسات والدوائر ، وكثير من الافراد التي بهاخذوا قلوب

هكذا من الأهل

كثيره ما يبدلعوا ضريبه ، وأخص بذلك الاشخاص الى مثلا امام دائرة السير ، واللى يعملوا الكفالات ، هؤلاء ناس بيجمعوا مصاري الدنيا وما حدا بيأخذ منهم شي .
خامسا : ان جمركه جميع السيارات المغلفه من الجمارك في الاردن بتوقع ، انها تحمل مشكله كبير والمجز الى احنا منحكى عنه لأن ونطالب بزيادة ضريبة على المواطن يمكن تحمله ، انا اري واطالب ان يجمرك جميع السيارات المغلفه من الجمارك فاذا كنا نراي طرف دائرة او طرف شخص متنفذ فان الشخص المحقوق اولى برأعاة طرفه واعفاه وليس اعفاء غيره

سادسا : لا اري اننا نخسر كثيرا اذا كان التعديل لمصلحة المواطن المسحوق وأن زيادة العجز (٤) ملايين او (٥) ملايين يرفع شوى من معاناة المواطن لا اري ان هذه خسارة وهذا كسب كبير لو زير المالىة والحكومة .

سابعا : اري اننا نستطيع ان نحصل للموازنه (عشرات) الملايين لو قمنا بسحب السيارات الحكوميه الزائدة والمصرفه لبعض الاشخاص والموظفين ، وقد كنت طاليت بذلك في خطاب الموازنه وفي مذكرة رفعت لدولة رئيس الوزراء .

ثامنا : اري ان المواطن الاردنى لا يزال يدفع نسبه عاليه من الضرائب وانه يتحمل (٥٣١ ٪) من الموازنه وهذا عبث كبير .

تاسعا : اري ان يوازن القانون بين مصلحة المواطن المستهلك والمواطن المنتج وان يكون هذا الهدف هو الموضوع الرئيسى ، وليس الهدف تحصيل الضريبه فقط .

عاشرا : اري ان هناك تطورا في هذا القانون نحو اليد بخطة صغيرة لمصلحة المواطن وكذلك التقدم نحو مراعاة طرق يعنى الربح الحلال ، وبذلك فأننى اري حقيقة ان يأخذ بهذا القانون حسب ما ورد من اللجنة المالىة ، مع مراعاة هذه الملاحظات .

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاخ منصور مراد ثم الدكتور عوني البشير آخر المتكلمين
السيد منصور مراد : شكرا معالي الرئيس

اعتقد بأن كثيرا من القوانين تم وضعها على اساس رفع مداخيل خزينة الدولة في الاعوام السابقة ... وهناك الالبات وتكرار لسنوات خلت بأنه طلب من بعض الدوائر والمؤسسات ان تعمل على رفع مداخيلها بشتى الوسائل . وبأى طريقة كانت . والمؤسف بأن كثيرا من هذه المداخيل الكبيرة تم انفاقها على مشاريع ترفلية ومشاريع غير انتاجية وكثيرا من هذه المداخيل تم انفاقها بطرق غير مشروعة . أي ان الحكومة كانت تتصرف بالتخطيط والاتفاق والاتصال بالدول الأخرى والبنوك التجارية الكبيرة على اساس اننا دولة متوسطة .

وهذه السياسات في الحقيقة دفعت كثيرا من المواطنين ان يعملوا بكافة الوسائل على التهريب واللجوء الى طرق ملتوية للتخلص من الضرائب الكبيرة ، التي فرضت وبطرق غير متأنية ومدروسة ولهذا يجب ان تعيد دراسة

هذه القوانين وعلى قاعدة اننا بلد فقير واعتقد ان إعادة النظر سوف يكون عاملا مهما على تخفيض اسعار السلع الضرورية ومختلف المواد ويقلل الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، والنهوض ببلدنا . وأرى ضرورة الاستعانة باختصاصيين يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية في بلدنا بهذا الخصوص بمساعدة وزير المالىة بإعادة النظر بهذه القوانين ، وشكرا

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الدكتور عوني البشير آخر المتكلمين ان شاء الله
السيد عوني البشير : شكرا معالي الرئيس

كلفة بناء المتر المربع الواحد الآن هي بحدود (١٥٠) دينار مع العلم ان ايجار المتر الواحد هذه الايام في المحافظات بين (٤ - ١٠) دينار .

على سبيل المثال ايجار (٢١٠٠) في مدينة السلط هو (٦٠٠ - ٨٠٠) دينار سنويا .

وفي الاغوار هو بين (٣٠٠ - ٥٠٠) دينار سنويا .

اي ان نسبة ربحية من يشارك الدولة لحل مشكلة الاسكان هي (٣ ٪) أي استثمار خامد .

من هنا سيتهرب هذا القطاع من المشاركة بحل مشكلة الاسكان ومن الممكن ايضا ان يظهر ضغط جديد من هذا القطاع على الدولة لتعديل اسعار الاجارات وهذا لا نريده الان ولترك الأمر لي لدعمت هذا القطاع ، وخاصة في المحافظات باعطائهم مادي بدل ان نرفع عليهم قيمة الضريبة . وشكرا

معالي رئيس المجلس : شكرا ، الاستاذ حسين مجلي
السيد حسين مجلي : شكرا معالي الرئيس

ارجو ان ابين لكافة الزملاء ، انه مطروح علينا قانون نحن في دراسته مادة مادة ، لتحديد موقف من كل مادة ، اما بالقبول او الرفض ، لكن اذا بدنا نتحدث عن عموميات في مجرى كل مادة ، حقيقة لم تنتهى ، قانون الضريبة ايها الزملاء عادة في كل قانون ضريبه هناك تنازع بين مراعاة العدالة في القانون ومراعاة وفرة حصيلة للخزينة ، الدولة عادة تحتاج الى موارد لتسيير الدولة والمرفق العام ، وفي كل قانون ضريبه في تنازع بين وفرة حصيلة ، الخزينة تحتاج الى مال وبين قواعد العدالة وضرورة تحقيق العدالة ،

في صعيه كبرى بين تحقيق العدالة وضرورة توفير الموارد ، وزير المالىة يعنى اثار لنا نقطة ينتهى الأهمية ، يقول ان هذا القانون يقترب عليه آخر تخفيض موارد الدولة (عشرين) مليون دينار ، انا لا استطيع لاقر موقفى من هذا القانون ، ومن موارد الا ان اقل عند هذا القول ،

هكذا من الأهل

أما أن يقننا وزير المالية بذلك ، ويكون لوزارة المالية موقف ، ونقول لنا ما اثر هذا القانون على الموازنة التي اقترت ، وأقرت قبل أيام ليس طويلا ، الحقيقة أنا لا حدد موقفى من هذا القانون وموارده ، أنا اطالب وأرجو المجلس أن يوافق على ذلك ، وزير المالية بأن يقول لنا كل ما عتده حول هذا الموضوع ، وأن أيضا يوضح سياسة الحكومة حول موضوع يرد في كل قانون ضريبي ، ضرورة الموارد وضرورة العدالة وكيف أن نوفق بينهما ، وأنا أدرك أن هناك تنازع بين هاتين الرؤيتين ، وقره وفرة موارد للخزينة وأخيرا أقرنا أن مواد الخزينة شوهية ، وأيضا قواعد العدالة ،

وشكرا

شكرا ، معالي وزير المالية

شكرا معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

أرجو أن أوضح من حيث المبدأ ، أن المشكلة في الأردن أساسها هي عجز الموازنة ، في المستقبل السنة القادمة ، إذا كنا سنصلح المسيرة الاقتصادية في الأردن حسب برنامج ، يجب أن نقلص عجز الموازنة ب (خمس) مليون دينار ، أنا على علم أن هذا القانون وتعديلاته لم يؤثر إيرادات الحكومة عام (١٩٩٠) ، لأن الموازنة اقترت ونحن الآن نخطط لعام (١٩٩١) وبهذه الإجراءات انتم تقللوا إيرادات الدولة بحوالي (عشرين) مليون دينار .

تفضل النائب المحترم السيد سمير قعوار وقال أن كلفة هذه التعديلات لا تتجاوز (خمسة أو ستة) ملايين دينار ، هناك تعديل واحد رفض زيادة الضريبة على الشركات إلى (٤٠٪) بدل من (٣٥) ، نحن نقدر هذه السنة أن إيراداتنا من الشركات قد تصل إلى (خمسة وسبعين) مليون دينار ، هذا البنديحاله يوجب لنا (عشرة) ملايين دينار ،

والغاء هذا التعديل الحكومة فقدت (عشرة) ملايين دينار ، فالقول أن (خمس) ملايين دينار مش صحيح ، وقد أكون أنا مخطيء ، كل ما أقول له ، أنه أعطونا المجال أن نتباحث نحن وانتم بجلسته معقولة ، مش أن نتباحث بوضع ثم يناقش هذا القانون بدراسة قضايا تفصيله من هذا النوع ،

بالنسبة لموضوع الصندوق النقد الدولي وموضوع بولندا ، بولندا فعلا حصلت على شروط مجزية فقط في قضية عادة الجدول بهذ أن تعطى مد

(اثني عشر) سنة مع فترة امهال للفوائد مقدارها (ستة) اعطيت (اربعة عشر) سنة ، مع فترة امهال مقدارها (ثمانية) سنوات ، يعنى اعطيت افضل من الاردن (سنتين) إذا أخذنا الأوضاع السياسية ، هذا مبرر لبولندا ، ولكن بدى أقرر ما يلي :

هذه القضايا لا تقرر على أساس سياسي ، هذه تقرر على أساس فني التدفق النقدي للمديرية الخارجية يدرس ويحدد ما هي قدرة البلد على التسديد بعد سنوات عدة ، وتقرر أنه يجب أن يكون إعادة الجدول له كذا مع فترة امهال ، وهذا يعنى أن وضع بولندا أصح من وضع الاردن بكثير ، وبالتالي اعطيت بولندا شروطا أفضل ،

أنا بدى أذكر الاخوان ، أن أكثر بلد عم يمارس السياسة في صندوق النقد الدولي هو مصر الشقيقة ، ونحن نعرف بالرغم من أنهم (ثلاثة) سنوات يارسوا السياسة ، هذه الاجراءات لم تحقق أي نجاح كبير ، وما زالت مصر في نفس وضعها السابق ،

أنا بدى اجاب نقطة اثاروها الاخوان عن قضية حمايه الفقراء وحماية ذوي الدخل المحدود ، بعد الاحداث الرئيسية من التعديل الذى قدم عام الماضى ، هو ورد في كتاب التكليف السامي للوزارة التى رأسها سيادة الشريف زيد بن شاكر ، أن تعمل على إعادة النظر في نظام الضرائب لتوزيع اعباءها شكلا عادلا ، تنفيذا لهذا المبدأ قدمنا قانون الذى يرفض الآن ، ورد في هذا القانون ، بموجب القانون الحالي هناك دخل ، أنت تأخذ إعفاءات للدخل إذا كنت متزوج (اربعمائة) دينار ، إذا عندك اولاد كذا ، ثم دخلك تدفع عليه ضريبة ، نحن شعوراً لذوي الدخل المحدود تأكلت دخولهم ، قلنا اول (الف) دينار تعفى ، إذن نحن سعيتم كحكومة أن نحمي ذوي الدخل المحدود ، ثم نظرنا إلى الامتيازات والإعفاءات بالنسبة لذوي الدخل العالي وجدنا ورأينا أنه ليس من العدل أن ذوي الدخل المتدني إذا أخذ إعفاء لأن النظام الضرائبي تصاعدي ، وبالتالي هو ينال الإعفاء على الشريحة الاولى ، يعنى (٥٪) من الدخل ،

في حين على نفس العمل لذوي الدخل العالي ينال (٤٥٪) من ذلك الإعفاء لأيجار نظام أكثر فيه توازن ضمن هذا المبدأ ، قلنا كل شخص

هكذا من المرح

دخله أكثر من (عشرة) آلاف دينار الاعفاءات له لأغراض محددة تخفيض ب (٥٠ ٪) ، القانون كان يعطى اعفاء لكل شخص في القطاع الخاص ، وأنا بأكبر لكم أن في القطاع الخاص في أشخاص يعملوا كرواتب (خمسين) ألف دينار و (ستين وسبعين) ألف دينار سنويا ، يعطيه (٢٥ ٪) من دخله اعفاء ، فبينت ل (٢٥ ٪) من دخله لا بدع عليها ضريبه ، كان توجهنا أن لماذا ذوي الدخل العالي يعطى جميع الاعفاءات ، وقلنا يجب أن نضع سقف ، فوضعنا سقف مقداره (٣٦٠٠) دينار ، لماذا الشخص الذي دخله (ستين) ألف دينار ، تعطيه اعفاء من ضريبة الدخل بتخفيض من دخله (خمسة عشرة) ألف دينار من الدخل ، قلنا لا يجوز تخفيض إلا (٣٦٠٠) دينار ، وبالتالي سمعنا في القانون أن ندخل في قدر الامكان مستوى اعلى من العدالة الاجتماعية ، بني وأكد للأخوان أن ننظر جذبا في ادخال قانوني ، الزكاة ووضعه موضع التنفيذ في اسرع وقتا ممكن ،

وشكرا

الدكتور عبدالله النصور

معالي الرئيسة النقطة الخامسة في الموضوع هي ما اذا كان هذا القانون يؤثر على حصيلته الخزينة عام (١٩٩٠) في الموازنة التي اقررتها ام لا ، فقد جاء على لسان معالي وزير المالية انه لن يؤثر ابدا وهذا صحيح ، لكن هذا القانون ساري المفعول من ١/١/١٩٩٠ والمحاسبة عليه تتم في عام (١٩٩١) ، فبتالي ارى السير في طرح التصويت على التعديلات التي تحدث بها السادة الزملاء .

شكرا للجميع ، الحقيقة احنا الآن نعود لوضعنا السابق ، باستثناء انه في اقتراح تقدم به الدكتور فوزي الطعيمي وثنتى عليه كم اخ ، وهو ارجاء المناقشة والنظر في القانون الى ما بعد اجتماع اللجنة المالية بمعالي الوزير .

معالي الرئيس ،

يعنى هذا طلب غير معقول على الاطلاق ، اللجنة المالية وضعت تقريرها ولا قائد من الاجتماعات ، من كان لديه فكرة ، فليطرحها هنا ، اما اللجنة المالية ان يعاد اليها التقرير لتعيد النظر فيه مرة اخرى ، وتتمسك

في موقفها ، فهذا لا طائله تحته فأعتقد أن الأعضاء من الوقت والموضوع هذا الاقتراح غير عملي ابدا .

ثنتى على هذا

من يوافق على الاقتراح الذى تقدم فيه فوزي الطعيمي وثنتوا عليه بعض الاخوان ،

ولا أيشى ، نحن لا نوافق على إعادة النظر في هذا القانون ابدا ، من اراد أن يعيد النظر فليعد في القاعة ، هذه طريقنا ما تؤدي فينا الى انجاز التشريعات ما يؤدي فينا .

الاقتراح كان من الدكتور فوزي الطعيمي ، قال انه تجتمع اللجنة هكذا انا فهمت تجتمع اللجنة مع معالي الوزير ويناقش الأمر معه ، هذا الاقتراح الذى قاله الاخ فوزي وثنتى عليه ،

نظره للمجلس ، الذى مش موافق بلاش ، اذا لم يأخذ موافقه من يوافق الدكتور فوزي على الارجاء ، ربما يجتمع الوزير باللجنة ، وليكن الاجتماع قريبا ، من يوافق ،

عدم الموافقة ، اقلية الى وافقوا ، اذن هنالك طلب من معالي الوزير وموافقه بعض الاخوان برضه طلبوها بطريقة اخرى مثل الاستاذ حسين مجلي بأن معالي الوزير الماليه يضع هذا المجلس بكامل تصورات وحساباته في جلسته اخرى ، ولنحدها اذا سمحتم أن تكون يوم (الخميس) .

موافقه

في اقتراح آخر ، أنه أنت تضع المجلس بجلسته قادمة ولتكن قريه يوم (الخميس) بكل الحسابات والتصورات كاملة ، وبعد ذلك يجرى

التصويت على مواد القانون

موافقه

نسمع رأي معالي رئيس اللجنة ، ثم نطرح التصويت

معالي الرئيس

اذا كان لدى معالي وزير المالية بيانات اخرى يرغب في الحصول عليها او حسابها ، أن شاء الله يوفقه في الحصول عليها ، حسابات ضريبه الدخل متداخلة في شخص بياجر عماره وينفس الوقت له فرائد في البنوك .

معالي رئيس المجلس
السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

هكذا من الأفضل

وينفس الوقت له متجر وله سيارة تكس ، فلا يمكن فصل هذه الحسابات واعطائكم ارقام يقول فيها ان والله الايجارات هذه تؤثر ، ان كان المقترح ان يعاد الى اللجنة المالية فهذا رفض من الاساس .

ليس اللجنة المالية الآن

انا ليس ماعاد الى اللجنة المالية ، ان كان الوزير يرغب انه يتفهم الرض اكثر ويشوف بيانات اكثر هذا حقه ان يطلب

هو المطروح الآن على المجلس الكريم واضح ، معالي وزير المالية اشار لنقاط اعتبروها بعض الاخوان هامة ، فأرادوا ان يتطلعوا على وجهة نظره كاملة بأرقامها يوم الخميس القادم ،

اخ حسين مجلي

سيدى الرئيس

الحقيقة ان قلت واقول الآن ، ان هذه الجلسة مخصصة لدراسة هذا القانون وتحديد موقف منه ، واقترح ان معالي وزير المالية قدم الى هذا المجلس وهو معد لدراسته ، ومن حقه بجلسته اليوم ان يبيد رأيه كاملا ، وانا فهمت واطالبت معالي وزير المالية ان يبيد رايه ، وقد ابدى معاليه هذا الرأي ، وفهمت ايضا انه لا اثر لهذا القانون على الموازنة التى اقترت ، ولذلك لا ارى مانعا من ان يسير المجلس في نظر هذا القانون ، وأن كان لوزير المالية رأي يبيده فليبيده الان ، او ان كان له طلب ، لا يتمكن الواقع من تحديد موقفه كأن يقول انه لا يتمكن من تحديد موقفه الآن ، فهذا رأيه وعلى ضوء طلبه يمكن ان يعهد المجلس الموقف ،

نستمع الى معالي الوزير

معالي الرئيس السادة النواب :

انا يهمني ان يأخذ المجلس القرار الصحيح ، وانا لست في وضع يمكنني خلال (يومين) ان اعطي الاجوبة بشكل صحيح ، اذا بدي اعطي الاجوبة بشكل صحيح ولكن انا متأكد من رقم واحد قلته ، ان (العشر) ملايين دينار إيرادات للحكومة قد ضاعت نتيجة للتخطيط رسم الضريبة على الشركات من (٤٠) الى (٣٥) حتى انا اقدم ورقة تظهر الابعاد المالية لهذا القانون بشكل صحيح ، واكون راضى عنها ، انا احتاج الى انسوح ، حتى ادرسها واخذ بعين الاعتبار ليس فقط البعد وتأثيره على

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله التيسور

معالي رئيس المجلس

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

ميزانية الدولة ، بل احاول ايضا ان اعالج الى مدى سيتطلع القراء من هذا القانون والى اي مدى سوف هذا القانون يؤدي الى توزيع العيى على ذوي الدخل العالي بشكل عادل ،

هل يا معالي الوزير ، هل لغاية اليوم (الخميس) كافي لك ، لو عقدنا جلسة يوم (الخميس) القادم ، احنا وقتنا صار ضيق ،

السبت

لا ، السبت عندنا مواد اخرى قوانين اخرى ، فإذا كان (الخميس)

الخميس ، الخميس

الخميس السيد يعقوب قرش

سيدى اعتقد ان طلب معالي الوزير سليم والموضوع ليس موضوع انه لم يحضر او ما حضر ، الموضوع مصلحة البلد مصلحة الدخل العام ، يجب ان نتعاون في هذا الامر ، ننتظر الدراسات التفصيلية ، وان شاء الله يكون اسلم لهذا الوضع ،

هل يرى المجلس ارجاء الموضوع الى يوم (الخميس) القادم ، من يرافق يرفع يده مشكورا ، المواد قررت خلص مشينا فيها ، نحن لاستكمال الدراسة على ضوء ما يقدمه الوزير .

السيد الامين العام

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

ويرجأ الى يوم (الخميس) القادم الساعة (العاشرة) صباحا ، وجاء التقليد في الموعد ، لأن اليوم تطلنا (ساعة وربع) .

الساعة (العاشرة) صباحا يوم (الخميس) ، لاحظت ان الساعة (التاسعة) ما عم يستجيب لها الاخوان بشكل جيد ،

الساعة (العاشرة) يوم (الخميس) ، وترفع الجلسة ولكم كامل الشكر .

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس النواب

سليمان مرار

امين عام مجلس الامة

هاني خير

هكذا من الأهل